دراسة نقدية
للتفسير العلمي عند الطاهر بن عاشور
((من خلال تفسيره التحرير والتنوير))

إعداد الدكتور

علي عبدالحميد عيسى عثمان

أستاذ مساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن الكريم

بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

دراسة نقدية للتفسير العلمي عند الطاهر بن عاشور
"من خلال تفسيره التحرير والتنوير"

علي عبد الحميد عيسى عثمان

قسم التفسير وعلوم القرآن الكريم، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الجامعي: Aliosman.@azar.edu.eg

الملخص: مع أهمية توظيف العلوم والمعارف في الكشف عن المعاني القرآنية في التفسير، على اعتبار أنها من مقاصد التفسير وغاياته، ولون من الإعجاز القرآني في العصر الحديث، ومعلم من معالم التجديد فيه، فإنه لابد من عرض هذه التفسيرات العلمية على أصول التفسير وضوابط التفسير العلمي فما وافقها يقبل، وما خالفها يرد.

وتهدف الدراسة إلى: الوقوف على مآخذ التفسير العلمي عند الطاهر بن عاشور –رحمه الله– بدراسة تحليلية نقدية متأنية.

وكان من نتائج الدراسة: أنه مع الدور البارز للطاهر –رحمه الله– في التفسيرات العلمية التي تمثل موسوعات في تفسيره، إلا أن جزءًا منها يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، وتصويب وتحقيق، لنصل به إلى درجة التمام، والاقتراب من الكمال.

وأن أخطر ما يؤخذ على الطاهر في تفسيره العلمي –في بعض الأحيان– أمور خمسة: التأويل البعيد، ومخالفة السياق، والتخصيص بلا مخصص، وترك دلالات التقديم والتأخير وأهمها السياق، ومخالفة الحقائق العلمية، وهي أمور لابد من نقدها لتصويبها لتستفيد منها المكتبة الإسلامية بوجه عام، والمتخصص في علم التفسير بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: العلمي– التحرير– دراسة– الطاهر– التنوير– نقدية– تفسير– عاشور.

A critical study of the scientific interpretation of Al-Taher bin Ashour, through the interpretation of Tahrir andTanwir "The Release and the Enlightenment"

Ali Abd el- Hameed Eisa Osman

Department of Interpretation and Sciences of the Holy Qur'an, Al-Azhar For Girls College,10th of Ramadan, Al – Azhar University, Egypt

Mail: Aliosman.@azhar.edu.eg

Summary:

Because of the importance of employing science and knowledge in uncovering the Qur'anic meanings in interpretation -Considering that it is one of the aims and objectives of the interpretation, a color of the Quranic miracles in the modern era, and a milestone of renewal in it -It is necessary to present these scientific explanations on the fundamentals of interpretation and the rules of scientific explanation .Whatever agrees with it will be accepted and what is contrary will be returned.

The study aims :to examine the shortcomings of the scientific interpretation of Al-Taher bin Ashour - God may have mercy on him – with critical analysis.

Among the results of the study: that with the prominent role of Al-Tahir - God may have mercy on him - in the scientific explanations that represent encyclopedias in his interpretation,

however, part of them needs to be reviewed, revised, corrected, and investigated in order to reach the degree of goodness and approach to perfection.

The most dangerous thing that is taken against Al-Taher in his scientific interpretation - in some cases - five matters: distant interpretation, contradicting the context, specifying without specificity, leaving the indications of introduction and delay, the most important of which is the context and the contravention of scientific facts.These matters must be criticized and corrected so that the Islamic Library in general and the specialist in the science of interpretation in particular can benefit from it.

Key words: Scientific - Release - Study – Al-Taher - Enlightenment - Critical - Interpretation - Ashour

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ رحمة الله للعالمين، أما بعد:

فإن هذا البحث يمثل دراسة نقدية للتفسيرات العلمية للطاهر بن عاشور، من خلال نماذج استدل بها على صحة هذه التفسيرات، وعند التحقيق فإنها تخالف أصول التفسير وقواعده المتفق عليها عند العلماء، ولا تتوافق مع الضوابط التي وضعها العلماء للتفسير العلمي، حتى يكون صحيحًا ومقبولاً.

أهداف البحث: كما أن القرآن الكريم كتاب هداية وإرشاد، فقد أرشد -كذلك- إلى استخراج العلوم من القرآن الكريم وفق ضوابط علمية، وكان للطاهر -رحمه الله- فضل السبق في تتبع هذه الآيات وتفسيرها علمياً وفق ضوابط التفسير العلمي المتعارف عليها، بل اعتبر هذه التفسيرات العلمية من مقاصد التفسير وغاياته[1]، إلا أنه أثناء سيره كانت له مزايا وانفرادات، وردود ومآخذ، وأهم أهداف البحث: بيان المآخذ على أهم التفسيرات العلمية عند الطاهر -رحمه الله- وبيان مخالفتها أصول التفسير من جهة، وضوابط التفسير العلمي من أخرى.

منهج البحث: استخدمت المنهج التحليلي النقدي، من خلال عرض بعض آراء الطاهر في التفسير العلمي، وتحليلها، ثم نقدها نقداً علمياً موضوعياً، ومناقشة هذه التفسيرات عقلاً ونقلاً، وعرضها على أصول التفسير عامة، وضوابط التفسير العلمي خاصة.

(١) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، (١/٤٠-٤١)، الناشر: الدار التونسية للنشر.

الدراسات السابقة: دراسة جديدة في بابها، فما كُتب عن الطاهر -رحمه الله- فيما يتعلق بالإعجاز العلمي أو تفسيراته العقلية ينحصر -بعد بحثي- في بحثين:

أولهما: التفسير العقلي للقرآن الكريم عند الطاهر بن عاشور، رسالة ماجستير، إعداد: عويس عبد الرحيم، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٢م.

ثانيهما: إعجاز القرآن الكريم عند الإمام ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير "عرضاً ودراسة" تأليف: محمود بن علي بن أحمد البُعداني، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

أما دراستي فتعنى بتتبع أهم التفسيرات العلمية التي تخالف أصول التفسير، ولا تتوافق وضوابط التفسير العلمي، فهي دراسة جديدة في خطتها وبنيانها، مع أهمية البحث فيها، لبيانها، وتصويبها، وتعديل مسارها بما يتوافق مع ضوابط التفسير العلمي.

مشكلات البحث:

- الصعوبة البالغة في حصر التفسيرات العلمية التي خالفت أصول التفسير وضوابط التفسير العلمي عند الطاهر.
- صعوبة تقسيمها على مباحث مستقلة.
- صعوبة مناقشة أفكار الطاهر في تفسيراته العلمية، لاسيما وتفسيراته لها من القوة التي تتناسب مع شخصيته العلمية الفريدة، وملكاته الخاصة في هذا النوع من الإعجاز القرآني، المسمى بالتفسير العلمي.

خطة البحث: قسمت البحث إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فتشتمل على: أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، مشكلات البحث، خطة البحث.

وأما المبحث الأول فعنوانه: التفسير العلمي والتأويل البعيد.

وأما المبحث الثاني: التفسير العلمي ومخالفة السياق.

والمبحث الثالث: التخصيص بلا مخصص.

والمبحث الرابع: تأويل دلالات التقديم والتأخير بعيداً عن سياقها.

والمبحث الخامس: التفسير العلمي بما يخالف الحقائق العلمية.

وقد يشتمل المبحث على مطالب حسب مقتضيات البحث.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث، وتوصياته.

ثم فهرس بأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول

التفسير العلمي والتأويل البعيد

وتحته مطلبان:

المطلب الأول

التأويل بين التعريف والضوابط والأقسام

التأويل لغة: ينحصر في معانٍ أهمها؛ المرجع، العاقبة، التفسير والبيان، فعن الأزهري (ت٣٧٠هـ) أن الأول: هو الرجوع[١]، وأول الحكم إلى أهله: رده إليهم[٢]، وقال الطبري: وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه: التفسير والمرجع والمصير[٣].

وأما في اصطلاح المتقدمين: فيطلق عند أهل القرون الثلاثة الأولى على معنيين هما:

أ – **تفسير اللفظ ومعناه:** ومنه قول عبدالله بن عباس –رضي الله عنهما– في قوله –تعالى–: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}**[٤] "أنا ممن يعلم تأويله"[٥] أي: تفسيره، ولذلك فإن التأويل عند العلامة الطبري بمعنى التفسير.

ب – الحقيقة التي يؤول إليها الكلام: أي وقوع المخبر به في وقته الخاص[٦]، ومنه قول عائشة –رضي الله عنها–: " كان رسول الله –ﷺ– يكثر أن

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، (٤٣٧/١٥)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (١/ ١٥٩)، الناشر: دار الفكر، ١٩٧٩م.

(٣) تفسير الطبري، (٣/ ١١٤) الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ٧.

(٥) تفسير الطبري، (٣ / ١٢٢).

(٦) "فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر نفس الفعل المأمور"شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، (٢١٠/١)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة"،

يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي " يتأول القرآن[١]، أي: يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال[٢].

وأما في اصطلاح المتأخرين: فتعددت التعاريف فيه، وأهمها: تعريف ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): هو نقل الكلام عن وضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ [٣].

وتعريف الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ): بأنه صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح، مع قيام الدليل القاطع عن أن ظاهره محال [٤].

وتعريف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): بأنه حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً [٥]، أي: يغلب على ظن المجتهد أنه مراد الشارع.

وكلها تعاريف تؤكد أن ظاهر اللفظ هو الأصل، ولا يصرف عن ظاهره الراجح إلى المرجوح إلا بدليل يوجب هذا التأويل.

أي: إذا تعلق بالكلام يكون المراد إرجاعه إلى الحقيقة التي تراد منه، فهو معنى يرجع إلى العاقبة والمصير.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (٣٨١/٣) [رقم ٨١٧]، كتاب: الأذان، باب: التسبيح والدعاء في السجود، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٩٠٦/٨)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٣) زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (٣٥/١)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٤) أساس التقديس في علم الكلام، الرازي، ص٢٢٢، الناشر: دار الجيل، بيروت.

(٥) شرح مختصر المنتهى، زين الدين العضد الإيجي، (٧٥/٣)، الناشر: دار الكتب العلمية.

ضوابط التأويل: ضرورات ملحة أوجبت على العلماء وضع ضوابط للتأويل لئلا يكون أداة لصرف الألفاظ عن ظواهرها إلى معانٍ لا علاقة لها باللفظ ودلالاته، كان من أهمها:

- أن يستند التأويل إلى دليل صحيح يدل على صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى غيره، لأن الأصل هو العمل بالظاهر، إلا إذا قام دليل على أن المراد باللفظ هو المعنى الذي حمل عليه(١).

والأدلة الصحيحة المعتبرة للتأويل الصحيح: نصوص الكتاب والسنة والإجماع، والقرينة(٢).

وفي ذلك يقول ابن حزم: ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها ولا خبراً عن ظاهره... ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرَّف كلام الله –تعالى–، ووحيه إلى نبيه – ﷺ– عن موضعه(٣).

- ألا يتعارض التأويل مع نصوص قطعية الدلالة، لأن التأويل منهج من مناهج الاستدلال والاستنباط الاجتهادي الظني، والظني لا يقوى على معارضة القطعي، ويمثل له بتأويل القصص القرآني عن ظاهرها وجعلها خيالاً (٤).

أقسام التأويل: ينقسم باعتبارين، الصحة والفساد، والقرب والبعد.

---

(١) أصول الفقه الإسلامي، د. وهبه الزحيلي، (٣١٥/١)، بتصرف، الناشر: دار الفكر، بيروت.

(٢) نزهة الخاطر العاطر، الأستاذ الشيخ عبدالقادر بن بدران (٣٤/٢)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب الصالح (٣٨٥/١)، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، ابن حزم، ص٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٤) ينظر: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، د. محمد فتحي الدريني، ص١٩٠، الناشر: مؤسسة الرسالة، تفسير النصوص، د. محمد أديب (٣٨/١).

أمّا من حيث الصحة والفساد فينقسم إلى:

التأويل الصحيح: وهو التأويل الذي يصار إليه بحمل ظاهر اللفظ إلى المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً.

ومن أمثلته: تخصيص عموم البيع في قوله –تعالى–: **{وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}** [1] بالأحاديث التي تنهى عن بيع الغرر، وعن بيع الإنسان ما ليس عنده، وعن بيع التمر قبل بدو صلاحه [2].

التأويل الفاسد: وهو التأويل الذي يصار إليه بدليل يظنه المؤول دليلاً وليس بدليل في نفس الأمر[3].

ومن أمثلته: تأويل بعض الناس قوله –تعالى–: **{لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا}**[4] فهذه الآية ظاهرها عام يقتضي دخول كل مطعوم، وأنه لا جناح في استعماله ومن جملته الخمر، ولكن بالنظر إلى الآية نجد أنها لا تصلح أن تكون دليلاً للمحتمل المرجوح، إذ إنها نزلت بعد تحريم الخمر، حيث إنهم قالوا لما نزل تحريم الخمر: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون؟ فنزلت[5].

التأويل الباطل: هو التأويل الذي يصار إليه دون دليل أصلاً.

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، الأصبهاني، (٦١٨/٢)، الناشر: دار المدني، السعودية، الأولى، ١٩٨٦م.

(٣) مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، ص٢١٢، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠١م.

(٤) سورة المائدة، من الآية ٩٣.

(٥) ينظر: الموافقات، (٢٩٠/١)، أسباب نزول القرآن، الواحدي، (٧٥/١)، الناشر: دار الإصلاح، الدمام، الثانية، ١٩٩٢م.

أمَّا من حيث القرب والبعد: فإنه ينقسم إلى: **التأويل القريب:** وهو التأويل الذي يظهر معناه وتتضح حقيقته بأدنى دليل أو بيان[١]. مثاله: قوله –تعالى–: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ}**[٢]، فإن القيام إلى الصلاة مصروف عن معناه الظاهر إلى معنى قريب محتمل، وهو العزم على أداء الصلاة، والذي رجح هذا الاحتمال أن الشارع الحكيم لا يطلب الوضوء من المكلفين بعد الشروع في الصلاة، إذ إن الوضوء شرط لصحة الصلاة، فإن الشرط يوجد قبل وجود المشروط لا بعده[٣]، وهو معنى قريب يتبادر فهمه.

التأويل البعيد: وهو ما إذا كان المعنى المؤوَّل إليه اللفظ بعيداً جداً، فهذا يحتاج إلى دليل في غاية القوة.

ومثل له بقوله –تعالى–: { **وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** } [٤] فقد أول ذلك بعضهم بأن المراد: مسح الرجلين بدلاً من غسلهما، وقد استدل على هذا التأويل بقراءة الجر في قوله: **{وَأَرْجُلِكُمْ}** [٥] وأن ذلك كان عطفاً على قوله: **{بِرُءُوسِكُمْ}** فقالوا ذلك اعتماداً على هذه القراءة، ولكن ما ثبت من الأحاديث الصحيحة التي أمرت بغسل الرجلين جعل هذا التأويل بعيداً جداً.

---

(١) الوجيز في أصول التشريع، محمد حسن هيتو، ص٢٣٢، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٦.

(٣) أصول الفقه الإسلامي، د. وهبه الزحيلي، (٢١٦/١).

(٤) سورة المائدة، من الآية ٦.

(٥) في قوله –تعالى-: {**وَأَرْجُلَكُمْ**} ثلاث قراءات: واحدة شاذة، واثنتان متواترتان:

أما الشاذة: فقراءة الرفع، وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان: فقراءة النصب، وقراءة الخفض.

أما النصب: فهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص عن السبعة، ويعقوب عن الثلاثة.

وأما الجر: فهي قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر.

أما قراءة النصب: فلا إشكال فيها لأن الأرجل فيها معطوفة على الوجوه، وتقرير المعنى عليها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم. وإنما أدخل مسح

التأويل المتوسط: وهو ما كان المعنى المؤول إليه متوسطاً، فإن هذا يحتاج إلى دليل متوسط في القوة.

والفقيه المجتهد هو الذي يُعين التأويل البعيد من القريب من المتوسط، ويوضح حدودها، وذلك بدقة نظره، وقوة ملاحظته(١).

الرأس بين المغسولات محافظة على الترتيب، لأن الرأس يمسح بين المغسولات، ومن هنا أخذ جماعة من العلماء وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء حسبما في الآية الكريمة.

وأما على قراءة الجر: ففي الآية الكريمة إجمال، وهو أنها يفهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل كالرأس، وهو خلاف الواقع للأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء والتوعد بالنار لمن ترك ذلك...، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة {**وَأَرْجُلَكُمْ**} بالنصب- صريح في وجوب غسل الرجلين في الوضوء، فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب، والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع أن إعرابها النصب أو الرفع.

وما ذكره بعضهم من أن الخفض بالمجاورة معدود من اللحن الذي يتحمل لضرورة الشعر خاصة، وأنه غير مسموع في العطف، وأنه لم يجز إلا عند أمن اللبس، فهو مردود بأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجوازه.

ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص٦٧، الناشر: دار الرسالة، الأولى، ٢٠٠٠م. أضواء البيان، الشنقيطي، (٣٧١/١)، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

(١) الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبدالكريم بن علي محمد النملة، ١٦٥/١، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر، ٢٠٠٠م.

المطلب الثاني

التفسير العلمي بتأويلات بعيدة عند الطاهر

ومن ذلك: مماثلة الأرض للسماوات في الخلق –الكروية– لا العدد:

وذلك عند تفسير قوله –تعالى–: **{اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}** [1]، إذ يرى الطاهر أن قوله –تعالى–: **{وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}** عطف على **{سَبْعَ سَمَاوَاتٍ}**، وأن المعطوف يحتمل وجهين:

إمّا أن يكون {وَمِنَ الْأَرْضِ} على أن يكون **{وَمِنَ}** حرفاً مزيداً للتوكيد، وتكون المماثلة في دلالة خلق الأرض على عظم قدرة الله تعالى.

وإما أن يكون المعطوف **{مِثْلَهُنَّ}** ويكون قوله: **{وَمِنَ الْأَرْضِ}** بياناً للمثل.

والمماثلة حينئذ إما أن تكون في الكروية، وإما أن تكون في العدد، ورجح الأول، فقال: "ومماثلة الأرض للسماوات في دلالة خلقها على عظيم قدرة الله –تعالى–، أي أن خلق الأرض ليس أضعف دلالة على القدرة من خلق السماوات، لأن لكل منهما خصائص دالة على عظيم القدرة، وهذا أظهر ما تؤول به الآية، وفي إفراد لفظ "الأرض" دون أن يؤتى به جمعاً –كما أُتي بلفظ السماوات– إيذان بالاختلاف بين حاليهما"[2].

المماثلة في الكُروية من الإعجاز العلمي: فقال: " فيجوز أن تكون مماثلة في الكُروية، أي مثل واحدة من السماوات، أي: مثل كوكب من الكواكب السبعة في كونها تسير حول الشمس مثل الكواكب، فيكون ما في الآية من الإعجاز العلمي الذي قدمنا ذكره في المقدمة العاشرة "[3].

---

(١) سورة الطلاق، من الآية ١٢.
(٢) التحرير والتنوير، ١٦٩/١٥.
(٣) السابق، ١٦٩/١٥.

لا دلالة للجمهور في تفسير المماثلة بالعدد: يرى الطاهر أنه لا دلالة للجمهور في هذا الاستدلال الذي جعل المماثلة في عدد السبع، وذلك أنهم اعتمدوا على:

أ- **الناحية العلمية:** أن الأرض سبع طبقات، فمنهم من قال هي سبع طبقات مُنبسطة تفرق بينها البحار.

ثم ناقش هذا الاستدلال: بأنه مروي عن ابن عباس من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه، وهو يقرب من قول علماء طبقات الأرض (الجيولوجيا) من إثبات طبقات أرضية لكنها لا تصل إلى سبع طبقات.

وفي الكشاف: "قيل: ما في القرآن آية تدل على أن الأرضين سبع إلا هذه"(١)، ثم رد عليه قائلاً: وقد علمت أنها لا دلالة فيها على ذلك(٢).

ب - الاستدلال بالحديث: وهو قوله -ﷺ-: "**من ظلم قيد شبر طوقه من سبع أرضين**"(٣)، فقد استدل به جمهور المفسرين على أن المماثلة في العدد لا الخلق.

وناقشهم الطاهر من جهتين: فإما أن يكون الحديث خاصًا بشأن من شؤون الآخرة، وإما أن يراد به المبالغة في المضاعفة(٤).

(١) الكشاف، الزمخشري، ٨٧/٧، الناشر: دار المعرفة.

(٢) التحرير والتنوير، ١٧٠/١٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ١١٨/٩ برقم ٢٤٥٣، كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئًا من الأرض، بلفظ: "خُسِفَ بهِ يومَ القيَامَةِ إلَى سَبعِ أَرضين". ومسلم، ٤٦٣/١٠ برقم ٤٢٢٢، كتاب: المساقاة، باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤) التحرير والتنوير، ١٧٠/١٥.

العدد يرجع للقارات لا السماوات: ذكر الطاهر أنه على قبول كلام جمهور المفسرين في المماثلة في العدد، فإن العدد حينئذ يرجع إلي سبع قارات، فيقول: "وعلى مجاراة تفسير الجمهور لقوله: {**وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ**} من المماثلة في عدد السبع، فيجوز أن يقال: إن السبع سبع قطع واسعة من سطح الأرض يفصل بينها البحار نسميها القارات، ولكن لا نعني بهذه التسمية المعنى الاصطلاحي في كتب الجغرافيا القديمة أو الحديثة، بل هي قارات طبيعية كان يتعذر وصول سكان بعضها إلى بعضها الآخر في الأزمان التي لم يكن فيها تنقُّل بحري، وفيما بعدها مما كان ركوب البحر فيها مهولاً! وهي أن آسيا مع أوروبا قارة، وإفريقيا قارة، واستراليا قارة، وأميركا الشمالية قارة، وأميركا الجنوبية قارة، وجرولندة في الشمال، والقارة القطبية الجنوبية، ولا التفات إلى الأجزاء المتفرقة من الأرض في البحار، وتكون "من" تبعيضية، لأن هذه القارات الاصطلاحية أجزاء من الأرض"(١).

ويناقش الطاهر في تفسيره العلمي من أوجه:

أولها: تأويل بعيد على خلاف الظاهر: فظاهر الآية على أن المثلية في العدد، إذ إن الأرض ليست مثل السماوات في طبيعة الخلق، والمثلية في العدد لم ترد لها إشارة إلا في هذه الآية الكريمة، ومراد بها العدد "أي: مثل السماوات السبع في العدد"(٢).

والأخذ بالظاهر المتبادر من اللفظ هو الأصل، ولا يجوز العدول عنه إلا بقرينة، ولا يسوغ أن تكون النظرية العلمية قرينة صارفة عن الأخذ بالظاهر، أو نتكلف في تأويل الآية تأويلاً بعيدًا يخالف الظاهر المتبادر من اللفظ ليحمل على النظرية العلمية حملاً تأباه ظواهر الألفاظ ودلالاتها.

(١) السابق، ١٥/١٧٠.

(٢) روح البيان في تفسير القرآن، البروسوي، ١٠/٤٣، الناشر: دار الكتب العلمية.

ثانيها: خلاف السنة: فالسنة هي أصل طرق التفسير بعد تفسير القرآن بالقرآن، وترجع أهميتها وتقديمها في تفسير آي الذكر الحكيم لأسباب أهمها:

أ- البعد عن التفسير النبوي بعد عن المعنى المراد: وذلك لأن القرآن والسنة مصدران متلازمان لا ينفكان، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، فالبعد عنها في التفسير بعد عن المعنى المراد، إذ بها تفسير المبهم، وتفصيل المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وشرح الغوامض، وإزالة المشكل، ومن ثم كانت في المرتبة الثانية في تفسير القرآن الكريم.

ب- المعنى التفسيري المخالف للسنة مردود: وذلك لأنها البيان للقرآن، حتى قال الطبري -رحمه الله-: "تأويل القرآن غيرُ مدرك إلا ببيان من جعل الله إليه بيان القرآن"(١).

وقال الشاطبي: "لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه، وهو السنة"(٢)، فلا أعلم بالقرآن كمن نزل عليه القرآن، ومن ثم فالمعنى التفسيري إذا خالف ما بينته السنة فهو مردود.

فإن قيل: فهل هذا يعني إلغاء الاجتهاد؟ والجواب: لا، ولكن يقام الاجتهاد ويؤسس على ما ورد في الآثار ووافقها، لا على ما خالفها وعارضها.

(١) تفسير الطبري، ١٨١/٢.

(٢) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، ٣٦٩/٣، الناشر: دار ابن عفان، الأولى، ١٩٩٧م.

ج- شرف العلم "لاسيما التفسير" أخذه من أعلى: حتى قال الشافعي: "العلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنة، إذا ثبتت السنة. ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة. والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي -ﷺ- ولا نعلم له مخالفًا منهم. والرابعة: اختلاف أصحاب النبي -ﷺ- ورضي عنهم. والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات. ثم قال: ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى"(١).

فبيان الكتاب يطلب من السنة أولاً لأنه ﷺ المبين، قال تعالى: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}**(٢)، وفي ذلك يقول العلامة البغوي: "أراد بالذكر: الوحي، وكان النبي -ﷺ- مبيِّنًا للوحي، وبيانُ الكتاب يطلب من السنة"(٣).

د- كل ما صح عن النبي -ﷺ- في التفسير حجة: لأنه تفسير معصوم من الخطأ، لاسيما إذا تعلق التفسير النبوي بإخبار عن حقائق علمية، أو مغيبات لا تعلم إلا عن طريق الوحي، فما ثبت فيه من تفسير نبوي فهو حجة مقطوع بها، وأستطيع أن أجمل فأقول: التفسير نوعان: تفسير بالمأثور، وتفسير بالمعقول، فالأول هو الأصل المعول عليه، والثاني مقبول إذا وافق اللغة، ولم يخالف القرآن والسنة، لاسيما إذا تعلق بما لا مجال فيه على سبيل القطع إلا للوحي.

تأويل الطاهر للحديث النبوي من التأويل البعيد: لقد أول الطاهر الحديث النبوي المفسر للمماثلة وهو قوله -ﷺ-: «**مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»(٤) بأنه إما خاص في شأن من شئون الآخرة، أو يراد به المبالغة في

(١) الأم، الشافعي، ٢٦٥/٧، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
(٢) سورة النحل، من الآية ٤٤.
(٣) تفسير البغوي "معالم التنزيل"، ٢١/٥، الناشر: دار طيبة، ١٩٨٩م.
(٤) سبق تخريجه.

المضاعفة[1]، ليحمل الآية على ما يريد بها من التفسير العلمي، **وهو تأويل بعيد:** لأن ظاهر الحديث النبوي أن الأراضين سبع، أي: في العدد، وهو تفسير للآية الكريمة لا ينفك عنها، ومن ثم فحمله على غير ظاهره بما يفيد أن المماثلة في الأقاليم أو القارات أو مماثلة في الكروية في كونها تسير حول الشمس مثل الكواكب مبني على خلاف ظاهر الحديث النبوي، مع ما فيه من تكلف لا يخفى.

حتى اعتبر جمهور المفسرين أن مخالفة ظاهر الحديث النبوي المفسر للمثلية مخالفة للقرآن والسنة بلا مستند، فذكر العلامة القرطبي أن المثلية في العدد لا تحتمل التأويل فيقول: "ولم يأت للأرض في التنزيل عدد صريح لا يحتمل التأويل إلا قوله تعالى: { **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ** }.. أي: في العدد، لأن الكيفية والصفة مختلفة بالمشاهدة والأخبار، فتعين العدد، ثم استدل على صحة المعنى بالحديث والأخبار الدالة على أن المثلية في العدد، إلى أن قال: "والأول أصح.. لأن الأخبار دالة عليه في الترمذي والنسائي وغيرهما"[2].

وذكر الحافظ ابن كثير أن المخالفة لمثلية العدد تأويل مخالف للقرآن والسنة بلا مستند، فيقول: **{وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}** أي: سبعاً أيضاً كما ثبت في الصحيحين: «**مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»[3]، وفي صحيح البخاري: «**خُسِفَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ**»[4].

(١) التحرير والتنوير، ١٧٠/١٥.
(٢) تفسير القرطبي، ٢٥٨/١، الناشر: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.

ثم رد على من أوّل الحديث تأويلاً بعيداً يخالف معنى المثلية في العدد، بقوله: "ومن حمل ذلك على سبعة أقاليم: فقد أبعد النُّجْعَةَ[١]، وأغرق في النزع[٢] وخالف القرآن والحديث بلا مستند"[٣].

وذكر الألوسي أن حمل المثلية على المماثلة في الأقاليم، لا العدد، يخالف التفسير النبوي الوارد عن أفصح من نطق بالضاد، فيقول: "...المماثلة في السبعة الموجودة في الأقاليم لا التعدد الحقيقي، ولا يخفى أن هذا من التكلف الذي لم يدع إليه سوى اتهام قدرة الله –تعالى– وعجزه –سبحانه– عن أن يخلق سبع أرضين طبق ما نطق به ظاهر النص الوارد من حضرة أفصح من نطق بالضاد، وأزال بزُلال كلامه الكريم أُوام كل صادٍّ[٤].."[٥].

(١) النُّجْعة: بضم النون: المكان الذي يذهب إليه لجلب الماء والكلأ، فقولهم: "فلان أبعد النُّجْعة" كأنه تاه عن الطريق ولم يذهب إلى الطريق الصحيح لجلب الماء، وهو مثل يضرب لمن أراد شيئًا ولم يصبه. ينظر: العين، الفراهيدي، ٢٣٣/١، جمهرة اللغة، لأبي بكر الأزدي، ٤٨٥/١، "ن ج ع"، طبعة دار العلم للملايين، تهذيب اللغة، الأزهري، ٢٤٤/١، "نجع"، بتصرف.

(٢) أغرق في النَّزْع: أي: بالغ في الأمر وانتهى فيه، وأصله من نزع القوس ومَدِّها ثم استعير لمن بالغ في كل شيء. لسان العرب، ابن منظور، ٢٨٣/١٠ "غرق"، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

(٣) تفسير ابن كثير، ١٥٦/٨، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه.

(٤) أفصح من نطق بالضاد: أي: أفصح العرب لأنهم هم الذين ينطقون بها، وليست في لغة غيرهم.
أُوام كل صاد: الأُوام –بالضم: العطش، وقيل: حره، لسان العرب، ٣٨/١١، "أوم".
صاد: الصد: الإعراض، اللسان، ٢٤٥/٣، "صدد".
والمعنى: أزال بعذب كلامه حرارة كل معرض وبطشه.

(٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، ٢١٥/٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

ثالثها: عدم الاتفاق مع الحقائق العلمية: لقد أصَّل العلماء أن أهم ضوابط التفسير العلمي بعد اتفاقه مع ظاهر اللفظ واللغة، وعدم مخالفته لدلالات النصوص، الاتفاق مع الحقائق العلمية، والابتعاد عن النظريات العلمية التي لم ينتهِ إليها، أو تخضع لتغييرات، لئلا يترتب على هذا التفسير العلمي تلاعب بالألفاظ، وبعد عن دلالاتها. وهذا التفسير العلمي الذي تبنَّاه الطاهر وخالف به جمهور المفسرين من أن المماثلة في الكروية لا العدد، إنما هي نظريات لم يكشف العلم حقائقها.

"فمازال العلم يلهث وراء البحث عن الحياة على الكواكب الأخرى في المجموعة الشمسية، أو على كواكب النجوم الأخرى في هذا الكون الفسيح..، وإذا كان القرآن قد سبق العلم الحديث بتقرير حقائق كونية لم يكتشفها العلم إلا بعد عصر القرآن بقرون، فلا غرابة في أن يخبرنا ويخبر الإنسانية التى أنزل لهدايتها بحقائق لم يكشف عنها العلماء إلى اليوم.. مثل وجود سبع أرضين وسبع سماوات كما في قوله –تعالى–: **{اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}**.

والسنة بينت أن المماثلة في العدد، لقوله ﷺ: «**مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»[1]، وقوله ﷺ: «**اللهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ**»[2].

(١) سبق تخريجه.
(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، ٤٢٥/٦، برقم ٢٧٠٩، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

فأفادت السنة أن لكل أرض سماء تعلوها، وكما أن العلم لا يعرف إلى وقتنا هذا ما هي السماوات السبع، إلا أنه يقر أن هناك غير السماء المقابلة لأرضنا ست سماوات أخرى، فكذلك الأرض"[١].

رابعها: التحاكم للحقيقة القرآنية لا العلمية – عند التعارض: إذا كان العلماء في تأصيلهم لضوابط التفسير العلمي قد جعلوا التحاكم –لاسيما عند التعارض– إلى الحقيقة القرآنية[٢]، فيحتكم إليها، وتجعل أصلاً، والنظريات العلمية تبعًا لها لا العكس.

فإن الطاهر –رحمه الله– قد حمّل الآية ما لا تحتمل، بتأويل المعنى على المماثلة في الكروية لا العدد، مخالفاً لظاهر اللفظ، والتأويل البعيد للسنة ودلالات الألفاظ، بتكلف وتعسف، فعكس الضابط، بجعل التفسير العلمي أصلاً، والآية تبعًا له، ليتوافق في تأويله للآية مع النظريات العلمية التي لم تصل إلى درجة التحقق، ولما كانت طبيعة البحث العلمي تقتضي الالتزام بالضوابط المعتمدة للتفسير العلمي، كانت هذه المسألة من أوائل المسائل التي تؤخذ على الطاهر في تفسيره العلمي، وعنوانها الرئيس: التأويل البعيد لحمل دلالات الألفاظ على التفسير العلمي.

(١) الكون والإعجاز العلمي للقرآن الكريم، د. منصور محمد حسب النبي، ص٣٥٣-٣٥٤، الناشر: دار الفكر العربي.

(٢) مجلة الإعجاز العلمي، هيئة الإعجاز العلمي، ص١٤، بتصرف، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد١٤٠، يوليو ١٩٩٥م.

المبحث الثاني
التفسير العلمي ومخالفة السياق

وتحته ثلاثة مطالب

المطلب الأول
السياق تفسير آمن

إن السياق القرآني ظاهرة إعجازية في التآخي بين المفردات القرآنية، "فالعلاقة بين المفردات علاقة حميمة، لأن المفردة لا يمكن أن تكون منفصلة عن المفردات الأخرى"(١)، ولذلك اعتمده المفسرون كتفسير آمن لا سيما عند تعدد المعاني، فيرجح ما يناسب السياق.

فما معناه لغة واصطلاحًا؟

أمَّا لغةً: فالمعاجم اللغوية تتفق على أن الاستعمال اللغوي لمادة "ساق" وما اشتق منها يدور حول معنى: التتابع، والتتالي، والتوالي.

إمَّا في الكلام: ومنه قول الزمخشري: وهو يسوق الحديث أحسن سياق.. وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده(٢).

وإمَّا في الأحداث: ومنه قول الجوهري: يقال ولدت فلانة ثلاثة بنين على ساق واحد، أي: بعضهم على إثر بعض، ليست بينهم جارية(٣).

---

(١) اللف والنشر في القرآن الكريم، فائز القرعان، ص٩٩، مجلة أبحاث اليرموك، ١٩٩٥، العدد١، البحث١٣.

(٢) أساس البلاغة، الزمخشري، ٤٨٤/١، مادة «س.و.ق»، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ١٤٩٩/٤، مادة «سوق»، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

وإمَّا في الأشياء: ومنه قول ابن منظور: انساقت وتساوقت الإبل تساوقًا إذا تتابعت[١]. وإطلاق السياق على الكلام والتتابع للألفاظ وتواليها من المعنى المجازي للسياق.

واصطلاحًا: لم ينص المتقدمون على السياق كمصطلح معرف، مع عنايتهم به، واختيارهم له عند تنوع الدلالة، وقطعهم بعدم احتمال غير المراد إلا ما وافق السياق، فهو عندهم من القرائن القطعية التي تدل على مراد المتكلم غالبًا.

وسبب ذلك: سلامة لغتهم، وثابت فهمهم، وصفاء أذهانهم، فلما تشعب العلم في الأمصار، وكثر الداخلون في دين الله، احتاجوا لوضع قواعد ومصطلحات علمية جامعة مانعة مضبوطة بقواعد اللغة[٢].

أمَّا المتأخرون: فقد اختلفوا في تعريفه، وسبب ذلك: هل يقتصر السياق على المقال أم يشمل سياق الحال[٣]؟!

فمن اعتبره متضمنًا للأمرين: عرفه بقوله: هو «ما يحيط بالنص من عوامل داخلية أو خارجية لها أثرها في فهمه من سابق أو لاحق به، أو حال المخاطِب، والمخاطَب، والغرض الذي سيق له، والجو الذي نزلت فيه»[٤].

ومن قصره على سياق المقال: عرفه بأنه: بيان اللفظ أو الجملة في الآية بما لا يخرج عن السابق واللاحق[٥].

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ١٠/١٦٦، مادة «سوق».

(٢) المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغة «دراسة ونقد»، بكر بن عبدالله أبو زيد، ص٣٩، الناشر: دار الهلال للنشر والتوزيع.

(٣) وهو ما يصاحب النص من أحوال خارجية لها أثرها في فهم النص.

(٤) السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن محمد بن سعد الشهراني، ص٢٢، الناشر: دار المنهاج.

(٥) دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير، د. عبدالحكيم بن عبدالله القاسم، ص٩٣، الناشر: دار التدمرية، الأولى.

الفرق بين دلالة السياق بوجه عام والسياق القرآني:

السياق بوجه عام: يمثل بناءً كاملاً من فقرات مترابطة في علاقته بأي جزء من أجزائه، أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معينة(١): ويشبه بنسيج العنكبوت الواسع المتعدد الأبعاد، يمثل كل خيط فيه إحدى هذه العلاقات، وتمثل كل عقدة فيه وحدة معجمية مختلفة، وأنه يستحيل إعطاء معنى كلمة من دون وضعها في نص، فالسياق يعين على تجميع الكلمات بعضها مع بعض، وترابط أجزائها، وتتابعها، بحيث توحي إلى معنى وهي مجتمعة في النص(٢).

أمَّا السياق القرآني: فمع أنه يشمل المقال والحال، وما سيق لأجله الكلام، والمقابلة بين نظيره في موضع آخر، إلا أن الأغلب في استعمال المفسرين قصره على المقال ببيان اللفظ بسابقه ولاحقه أو أحدهما، وهو «من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد منه»(٣).

من مميزات السياق القرآني: تغير مدلولات الألفاظ في سياقها:

لقد استعمل القرآن الكريم ألفاظًا تحمل مدلولاً، لكنها في السياق تعطي مدلولاً مغايرًا، فالعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث(٤)، فكلاهما بمعنى واحد، فالغيث: المطر والكلأ(٥)، والمطر: الماء المنسكب من السحاب(٦).

(١) معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، ص٢١٠، الناشر: المؤسسة العربية للناشرين.

(٢) اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، تعريب: عباس صادق الوهاب، ص٢٢٢، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.

(٣) تفسير السعدي "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"، السعدي، ٣٠/١، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

(٤) البيان والتبيين، الجاحظ، ٢٠/١، الناشر: دار الفكر العربي.

(٥) لسان العرب، ابن منظور، ١٧٥/٢، مادة "غيث".

(٦) تهذيب اللغة، الأزهري، ٤٠٣/٤.

ولكن القرآن الكريم يجعل كل لفظة في سياقها بمدلول آخر، إذ إن الغيث معناه: الماء المنسكب من السماء رحمة للعباد، وهو سبب الخير والنماء والزرع وهو متاع للناس والأنعام، نحو قوله –تعالى–: **{وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ}**(١)، وقوله –تعالى–: **{إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ}**(٢).

أما المطر فدل في سياقه على نقمة الله على الكافرين المعرضين فهو عقاب لهم وللأقوام السادرة في غَيِّها(٣)، ومنه قوله تعالى: **{وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ}**(٤)، ومثله: الريح والرياح.

لا يُصرف التفسير عن سياقه:

للسياق أهمية كبرى عند المفسرين فهو عندهم من أهم القرائن الحاملة على المعنى، وقد أشاروا إلى ذلك إما بالتصريح به، وإما بالإشارة إلى الألفاظ التي قبل اللفظة وبعدها، ولا يصرف التفسير عن سياقه إلا بحجة، وفي ذلك يقول العلامة الطبري: ".. فغير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد"(٥). وأشار إليه كثيرًا كما في قوله: "فإن ما قبل ذلك خبر عن .. وما بعده كذلك"(٦).

---

(١) سورة الشورى: الآية٢٨.

(٢) سورة لقمان: من الآية ٣٤.

(٣) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن الكريم "دراسة دلالية مقارنة"، عودة خليل أبو عودة، ص٥٠٧، الناشر: مكتبة المنار، الأردن.

(٤) سورة النمل: الآية ٥٨.

(٥) تفسير الطبري، ٣٨٩/٩.

(٦) السابق، ٢١١/١٣.

وقال ابن عطية: ".. ويؤيد هذا التأويل سياقه"[١].

وقال ابن كثير: ".. وهذا بعيد عن السياق"[٢].

وقال الشوكاني: ".. والأول أظهر كما يفيده السياق"[٣].

وقال الألوسي: ".. وفيه أنه مع كونه لا يناسب السياق غير ظاهر"[٤].

وما ذاك إلا لأن السياق هو التفسير الآمن لحقيقة معاني الألفاظ، وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام محمد عبده: «إن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع المقصد الذي جاء له الكتاب بجملته»[٥].

وإنما كان السياق هو القرينة للتفسير الآمن، والوسيلة للكشف عن المعنى المراد، لأسباب أهمها:

أولاً: السياق من التفسير بالمأثور: ذلك أنه تفسير للقرآن بالقرآن، ومن أعلى وأجل أنواع التفسير، وأولى ما يفسر به وأولاه، فالقرآن يفسر بعضه بعضًا، ويليه ما صح من الأحاديث والآثار[٦]. وذلك على اعتبار أن الآية تفسر بما يقابلها من آيات.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ٨٨/٦، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

(٢) تفسير ابن كثير، ٦٠٠/١، ٨١٢/٢.

(٣) فتح القدير، الشوكاني، ١٧٤/١٣، الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤ه.

(٤) روح المعاني، الألوسي، ١٢٠/١٣.

(٥) المنار "تفسير القرآن الحكيم"، محمد رشيد رضا، ٢٢/١، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

(٦) تفسير ابن كثير، ٤١٥/٥.

ثانيًا: السياق معين على فهم المعنى المراد: فلا يمكن فهم الآيات إلا بالإحاطة بجوانبها وسابقها ولاحقها، وفي ذلك يقول الشاطبي: «..إن القضية وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلق بالبعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده»(١).

ففهم المعنى المراد لا يتحقق إلا برد الآخر للأول، والأول للآخر.

وفي ذلك يقول الزركشي: «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز، ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدًا، حتى كأن غيره مطروح»(٢).

فالسياق من أعظم القرائن المعينة على فهم المعنى، والوقوف على مراد المتكلم، وهو المنهج المأمون للتفسير.

ثالثًا: إهمال السياق منشأ للغلط في التفسير: كما أن السياق أفضل وسيلة للكشف عن المعنى المراد، فإن الخروج عنه في التفسير يمثل إخراج المعنى عن نظمه.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره يُسَيْع الحضرمي، قال: كنت عند علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فقال رجل: يا أمير المؤمنين، أرأيت قول الله تعالى: **{وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا}**(٣)، وهم يقاتلوننا فيظهرون ويقتلون؟ قال له عليٌّ:

(١) الموافقات، ٢٦٦/٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣١٧/١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(٣) سورة النساء: من الآية ١٤١.

ادنُه، ادنُه! ثم قال: {**فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا**}(١).

فقطع بدلالة السياق على المعنى المراد، وأزال ما قد يتوهم على غير وجهه.

ولما كان السياق القرآني مانعًا للخطأ في التفسير، فاصلاً بين المعاني المتعددة، قاطعًا بالمعنى المراد، قال مسلم بن يسار البصري (ت ١٠٠هـ): «إذا حدثت عن الله، فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده»(٢).

رابعًا: السياق يعين على بيان المحذوف: فإذا دار المحذوف على أكثر من معنى أرشد السياق إلى المقدر، وفي ذلك يقول سلطان العلماء العز بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ): «ولا يحذفون ما لا دليل عليه، وإذا دار المحذوف بين أمرين قدر أحسنهما لفظًا ومعنىً، والسياق مرشد إليه فيقدر في كل موضع أحسن ما يليق به»(٣).

ويستشهد له بقوله –تعالى– على لسان مريم –عليها السلام–: {**قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا**}(٤) أي: إن كنت تقيًّا فاتق الله، وفي ذلك يقول أبو السعود: «وجواب الشرط محذوف ثقة بدلالة السياق عليه»(٥).

(١) جامع البيان، ٣٢٧/٩.

(٢) تفسير ابن كثير، ١٣/١.

(٣) الإمام في بيان أدلة الأحكام، العز بن عبدالسلام، ص٢٤، الناشر: دار البشائر، بيروت، ١٩٩٨م.

(٤) سورة مريم: الآية ١٨.

(٥) تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ٢٦٠/٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

أقول: إن السياق القرآني يمثل معجزة قرآنية، به قوة المعنى، ويضعف بالبعد عنه، به ترد الإشكالات والشبه، وتظهر التأويلات البعيدة من التفاسير المقبولة، به يتضح المعنى، وبالخروج عنه خروج عن المعنى المراد.

إنه أشبه بالميزان الذي يزن بين اللفظ ومدلوله، إنه النور الذي يزيل ظلمة الحيرة عند تعدد المعاني المحتملة، فيخرج المعنى من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح والبيان.

إنه الطريق الأمثل لاستقراء المعاني، والدلالة الأقوم لإثبات المدلول على الوجه الراجح.

المطلب الثاني

السياق عند الطاهر بين العناية والدلالة

جرت العادة عند الكتابة عن اهتمام مفسر بالسياق أن يعبر عنه بالعناية والاهتمام إشارة إلى اهتمام المفسر بالسياق في بعض المواضع دون غيرها، وأرى –والله أعلم– بعد تأن وقراءة مستفيضة لهذا التفسير الماتع أن «العناية» وإن جاز إطلاقها على جُلِّ المفسرين فإنها لا تصلح مع الطاهر، لأن السياق عنده –رحمه الله– ليس في مواضع دون غيرها، بل إن السياق عنده دلالة رئيسة في التفسير وعلوم القرآن، وفهم المتشابه، ورفع التناقض، وتقوية المعاني وترجيحها، وتضعيفها، فإذا دارت مع السياق قويت ورجحت، وببعدها عنه تضعف، فالسياق عند الطاهر دلالة حاكمة حاسمة على كل العلوم والمعارف المتعلقة بتفسير القرآن العظيم، وتأصيل هذه الحقائق يحتاج إلى بحث مستقل مهم، إلا أني أشير إلى ذلك بما يثبت صحة الدعوى بأمثلة متنوعة تدل على المطلوب ولو بإيجاز واختصار.

- **السياق دلالة على التفسير الصحيح:** فيستدل الطاهر على صحة المعنى بدلالة السياق في قوله –تعالى– مثلاً: {**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ**}[1]، فالسياق يوجب حمل المغفرة على أعمال المشركين دون غيرهم، فيقول: "وسياق الآية يدل على أن المراد بالمغفرة هنا التجاوز عن المشركين في الدنيا بتأخير العقاب لهم إلى أجل أراده الله إلى الحساب"[2]. وإنما استدل على هذا المعنى بدلالة سياق الآيات قبلها وحديثها عن المشركين.

(١) سورة الرعد: من الآية ٦.
(٢) التحرير والتنوير، ١٤٧/١٢.

- **يعين المخاطب بدلالة السياق:** فيقول في قوله –تعالى–: **{ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً}**[١]، "والخطاب موجه إلى المسلمين بقرينة السياق"[٢].
- **الاستدلال بسياق الآية على ما يقابلها:** وذلك في قوله –تعالى–: **{وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ}**[٣]، فيقول: "والمقصود التنويه بالمسلمين في هديهم واهتدائهم، وذلك مقابلة لحال المشركين في ضلالهم"، ثم قال: "هم المسلمون بقرينة السياق"[٤].
- **فهم المتشابه اللفظي بقرينة السياق:** وذلك في قوله –تعالى–: **{وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ}**[٥]، وسر التعبير بالرحمن في هذا الموضع، وبلفظ "ربهم" في قوله –تعالى–: **{مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ}**[٦]، فيقول: "وذكر اسم الرحمن هنا دون وصف الرب كما في سورة الأنبياء، لأن السياق هنا لتسلية النبي –ﷺ– على إعراض قومه، فكان في وصف مؤتي الذكر بالرحمن تشنيع لحال المعرضين وتعريض لغباوتهم أن يعرضوا عما هو رحمة لهم، فإذا كانوا لا يدركون صلاحهم، فلا تذهب نفسك حسرات على قوم أضاعوا نفعهم وأنت قد أرشدتهم إليه وذكرتهم"[٧].
- **الاستعانة بالسياق في مباحث علوم القرآن:** "ومن ذلك النسخ، ففي قوله –تعالى–: **{فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ}**[٨]، يستدل الإمام بدلالة

(١) سورة الأعراف: من الآية ٥٥.
(٢) السابق ١٢١/٨.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨١.
(٤) السابق ٣٦٥/٨.
(٥) سورة الشعراء: الآية ٥.
(٦) سورة الأنبياء: الآية ٢.
(٧) السابق ١١٤/١٩.
(٨) سورة القمر: الآية ٦.

السياق على رفع دعوى النسخ، فيقول: "وهذه تسلية للنبي -ﷺ- وتطمين له، بأنه ما قصَّر في أداء الرسالة، ولا تعلق لهذه الآية بأحكام قتالهم إذ لم يكن السياق له ولا حدثت دواعيه يومئذ، فلا وجه للقول بأنها منسوخة"(١)، وهكذا لم يكن اهتمام الطاهر بالسياق مجرد عناية، بل وضعه نصب عينيه كدلالة قاطعة وحاكمة على المعنى، وإزالة المشكل في التفسير، ومباحث علوم القرآن الكريم.

(١) السابق ١٧٠/٢٧.

المطلب الثالث

دوران الأرض حول الشمس بين النظرية العلمية ومخالفة القياس

وذلك في قوله –تعالى–: **{وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ}**(١).

إذ يؤول الطاهر الآية تأويلاً علميًا –بعيدًا عن سياقها– بأنها دليل على تحرك الأرض ودورانها حول الشمس، وأنه حدث من أحداث الدنيا، ولا علاقة لها بالآخرة، مستطردًا في الشرح والبيان، وسأعرض لأهم ما ذكره الطاهر في تفسيره للآية الكريمة تفسيرًا علميًا في النقاط المحددة التالية لتظهر الفكرة، ويتضح المقصود.

مناقشة الطاهر لجمهور المفسرين: يرى الطاهر أن ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن الآية حكت حادثًا يحصل يوم ينفخ في الصور، ووجهة نظرهم: أن قوله **{وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً}** عطفًا على **{وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ}**(٢)، أي: ويوم ترى الجبال تحسبها جامدة..إلخ.

وأنهم جعلوا الرؤية بصرية، ومر السحاب تشبيهها لتنقلها بمر السحاب في السرعة، وجعلوا اختيار التشبيه بمرور السحاب مقصودًا منه إدماج تشبيه حال الجبال حين ذلك المرور بحال السحاب في تخلخل الأجزاء وانتفاشها، فيكون من معنى قوله: **{وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ}**(٣)، وجعلوا الخطاب في قوله **{ترى}** لغير معين، ليعم كل من يرى، وجعلوا معنى هذه الآية في معنى قوله: **{وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ}**(٤).

---

(١) سورة النمل: الآية ٨٨.
(٢) سورة النمل: من الآية ٨٧.
(٣) سورة القارعة: الآية ٥.
(٤) سورة الكهف من الآية ٤٧.

فلما أشكل أن هذه الأحوال تكون قبل الحشر، لأن الآيات التي ورد فيها ذكر دك الجبال ونسفها تشير إلى أن ذلك في انتهاء الدنيا عند القارعة، وهي النفخة الأولى أو قبيلها، فأجابوا بأنها تندك حينئذ ثم تسير يوم الحشر، لقوله: **{فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا}**(١)..(٢).

ثم أورد الطاهر على جمهور المفسرين: بأنه ليس في كلام المفسرين شفاء لبيان اختصاص هذه الآية بأن الرائي يحسب الجبال جامدة، ولا بيان وجه تشبيه سيرها بسير السحاب، ولا توجيه التذييل بقوله –تعالى–: **{صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ}**(٣).

عرض وجهة نظر الطاهر: أتى الطاهر –بعد مناقشته للجمهور– بالتفسير الذي يراه صحيحًا، فقال: "فلذلك كان لهذه الآية وضع دقيق، ومعنى بالتأمل خليق"(٤). فجعل تفسير الآية على احتمالين:

إمَّا أنها وقعت موقع الجملة المعترضة، وإما أنها معطوفة على قوله –تعالى– : **{أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ}**(٥). وعلى القول بأنها معطوفة فيها استدعاء لأهل العلم لتتوجه أنظارهم إلى ما في الكون من دقائق الحكمة وبديع الصنعة، وهذا من العلم الذي أودع في القرآن ليكون معجزة من الجانب العلمي يدركها أهل العلم، كما كان معجزة للبلغاء من جانبه النظمي..، فإن الناس كانوا يحسبون أن الشمس تدور حول الأرض فينشأ من دورانها نظام الليل والنهار، ويحسبون الأرض ساكنة، واهتدى بعض علماء اليونان إلى أن الأرض هي التي

(١) سورة طه من الآية ١٠٥.
(٢) التحرير والتنوير، ٣١٧/١٩، بتصرف.
(٣) سورة النمل: من الآية ٨٨.
(٤) السابق، ٣٣٥/١٠.
(٥) سورة النمل: من الآية ٨٦.

تدور حول الشمس في كل يوم وليلة دورة تتكون منها ظلمة نصف الكرة الأرضية تقريبًا وضياء النصف الآخر وذلك ما يعبر عنه بالليل والنهار، ولكنها كانت نظرية مرموقة بالنقد، وإنما كان الدال عليها قاعدة أن الجرم الأصغر أولى بالتحرك حول الجرم الأكبر المرتبط بسيره، وهي علة إقناعية، لأن الحركة مختلفة المدارات، فلا مانع من أن يكون المتحرك الأصغر حول الأكبر في رأي العين وضبط الحساب، وما تحققت هذه النظرية إلا في القرن السابع عشر بواسطة الرياضي (غاليلي) الإيطالي(١).

سر التعبير بدلالة تحرك الأرض بتحرك الجبال: إكمالاً للتفسير العلمي أبان الطاهر أن سر دلالة تحرك الأرض بتحرك الجبال فيها، لأن الجبال هي الأجزاء الناتئة من الكرة الأرضية، فظهور تحرك ظلالها متناقصة قبل الزوال إلى منتهى نقصها، تم أخذه في الزيادة بعد الزوال، ومشاهدة تحرك تلك الظلال تحركًا يحاكي دبيب النمل، أشد وضوحًا للراصد، وكذلك ظهور تحرك قممها أمام قرص الشمس في الصباح والمساء أظهر، مع كون الشمس ثابتة في مقرها بحسب أرصاد البروج والأنواء(٢).

التعريض بعدم تناول المفسرين للتفسير العلمي: فذكر أن القرآن الكريم يدمج في ضمن دلائله الجمة، وعقب دليل تكوين النور والظلمة دليلاً رمز إليه رمزًا، فلم يتناوله المفسرون أو تسمع لهم ركزًا(٣).

مستند الطاهر في تفسيره العلمي:

لعل أهم ما استند إليه الطاهر في تفسيره العلمي أمران:

(١) السابق: ٣٣٦/١٠.
(٢) السابق: ٣٣٦/١٠.
(٣) السابق: ٣٣٦/١٠.

أولهما: سر التغاير بين الأسلوبين {**أَلَمْ يَرَوْا**} و {**وَتَرَى الْجِبَالَ**}.

فالتغاير في الأسلوب يصحبه تغاير في الاستدلال، فعمم الخطاب في قوله تعالى: {**أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ**}(١)، وخصصه في قوله –تعالى–: {**وَتَرَى الْجِبَالَ**}، والخطاب فيه للنبي –ﷺ– تعليمًا له لمعنىً يدرك هو كنهه، ولذلك خصَّ الخطاب به ولم يعمم كما عمم قوله: {**أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ**}، وادخار لعلماء أمته الذين يأتون في وقت ظهور الحقيقة الدقيقة.

فالنبي –ﷺ– أطلعه الله على هذا السر العجيب في نظام الأرض كما أطلع إبراهيم –عليه السلام– على كيفية إحياء الموتى، واختص الله رسوله –ﷺ– بعلم ذلك في وقته وائتمنه على علمه بهذا السر العجيب في قرآنه، ولم يأمره بتبليغه إذ لا يتعلق بعلمه للناس مصلحة حينئذ، حتى إذا كشف العلم عنه من نِقابه، وجد أهل القرآن ذلك حقًّا في كتابه، فاستلوا سيف الحجة به، وكان في قِرابه(٢).

ثانيهما: دلالة تذييل الآية: استدل الطاهر بتذييل الآية على ما قرره من تفسير علمي، المقتضي أن الرائي يراها في هيئة الساكنة، وقوله: {**تَحْسَبُهَا جَامِدَةً**} إذ هذا التأويل بمعنى الجامدة هو الذي يناسب حال الجبال، إذ لا تكون ذائبة.

وقوله بعد ذلك كله {**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**} المقتضي أنه اعتبار بحالة نظامها المألوف، لا بحالة انخرام النظام، لأن خرم النظام لا يناسب وصفه بالصنع المتقن، ولكنه يوصف بالأمر العظيم أو نحو ذلك من أحوال الآخرة التي لا تدخل تحت الصنع(٣).

---

(١) سورة النمل: من الآية ٨٦.

(٢) السابق، ٣٣٧/١٠، وقِرابُ السيف: شبه جراب من أَدَمٍ يضع الراكب فيه سيفه. "لسان العرب، ٦٦٦/١، "قرب".

(٣) السابق، ٣٣٧/١٠.

ويناقش الطاهر من أوجه:

أولها: السياق يرد التفسير العلمي: فسياق الآيات قرينة دالة على عدم صحة ما ذهب إليه الطاهر، فالآية حديث عن مشهد من مشاهد يوم القيامة، وقبلها حديث عن النفخ في الصور، وبعدها حديث عن الحساب.

والأصل أن تبقى الآية على سياقها والجو العام لها، وإذا تعارض تفسيرها العلمي مع السياق، أبقينا الأصل والأساس وهو السياق المتفق عليه، وطرحنا المختلف فيه وهو النظرية العلمية.

ولذا فإن ما عليه جمهور المفسرين أن الآية حديث عن الآخرة ولا علاقة لها بالدنيا بقرينة السياق هو الصحيح الذي لا يلجأ إلى غيره.

قال أبو حيان: «والمعنى أن ينفك نظام هذا العالم الدنيوي، ويؤتى بالعالم الأخروي»[١].

وقال أبو السعود: "**{وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ}**[٢]، أي: كالصوف الملون بالألوان المختلفة المندوف في تفرق أجزائها وتطايرها في الجو حسبما نطق به قوله –تعالى–: **{وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ}**، وكلا الأمرين من آثار القارعة بعد النفخة الثانية عند حشر الخلق، يبدل الله –عز وجل– الأرض غير الأرض، ويغير هيئاتها، ويسير الجبال عن مقارها"[٣]، وعلى هذا جمهور المفسرين[٤].

---

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، ٤٥٧/٧، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٢) سورة القارعة: الآية ٥.

(٣) تفسير أبي السعود، ٥١/٧.

(٤) ينظر: تفسير الرازي "مفاتيح الغيب"، الرازي، ١٧٩/١٧، الناشر: دار الفكر ١٩٨١، تفسير القرطبي ٦٣/١٧، لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، ٩١/٥، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، البحر المحيط، ٤٥٧/٧، تفسير ابن كثير، ١٦٥/٥، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، ١٥٢/٦، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، فتح القدير، ٣٨٢/٥، روح المعاني، ٢٧١/١١، زاد المسير، ٣٧/٥.

ثانيها: المعنى الغالب في القرآن يأباه: الغالب في القرآن الكريم أن جميع الآيات التي فيها حركة الجبال كلها يوم القيامة، كقوله تعالى: **{يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا}**(١).

وقوله تعالى: **{وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً}**(٢).

وقوله: **{وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا}**(٣)، وقوله: **{وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ}**(٤)(٥)، وحمل المعنى على الغالب أولى، ويعتبر قرينة مقدمة في التفسير؛ لأنه الغالب في الاستعمال القرآني.

ثالثها: دعوى اختصاص النبي –ﷺ– بالعلوم الكونية مردود:

إن العلم الذي اختص به النبي –ﷺ– هو علم الوحي «هداية وتشريعًا» كما قال –تعالى–: **{إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ}**(٦)، أما ما عدا الوحي فيما يتعلق بالحقائق والنظريات العلمية فلم ينزل بها علم خاص للنبي –ﷺ.

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ): أما ما يتعلق من معارف الأنبياء بأمر الدنيا فلا يشترط في حق الأنبياء العصمة من عدم معرفة الأنبياء ببعضها أو اعتقادها على خلاف ما هي عليه، ولا وَصْم(٧) عليهم فيه.. إذ هممهم متعلقة بالآخرة

(١) سورة الطور: الآيتان ٩-١٠.
(٢) سورة الكهف: من الآية ٤٧.
(٣) سورة النبأ: الآية ٢٠.
(٤)سورة التكوير: الآية ٣.
(٥) أضواء البيان، ٢١١/٦، بتصرف.
(٦) سورة النجم: الآيتان ٤-٥.
(٧) الوَصْم: العيب، المخصص، ابن سيده، ٣٣/٣، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر.

وأنبائها.. وأمر الشريعة وقوانينها..، وأمور الدنيا تضادها، بخلاف غيرهم من أهل الدنيا الذين **{يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ}**[1].

ولكن.. لا يقال إنهم لا يعلمون شيئًا من أمور الدنيا! فإن ذلك يؤدي إلى الغفلة والبله، وهم المنزهون عنه، بل قد أرسلوا إلى أهل الدنيا، وقُلِّدُوا سياستهم وهدايتهم والنظر في مصالح دينهم ودنياهم، وهذا لا يكون مع عدم العلم بأمور الدنيا بالكلية..[2].

الثابت على خلاف ما ذهب إليه الطاهر: فالثابت عن النبي –ﷺ– نفي العلم بتفاصيل ما في الدنيا، ومن باب أولى الاختصاص بمعرفة التجارب والعلوم، كما ثبت عن أنس –رضي الله عنه– أن النبي –ﷺ– مر بقوم يلقحون، قال: "لو لم تفعلوا لصلح"، قال: فخرج شِيصًا[3]، فمر بهم، فقال: "ما لنخلكم؟" قالوا: قلت كذا وكذا، قال: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"[4].

ولم يرد عن أحد –سواء من المفسرين أو غيرهم– إثبات اختصاص العلوم الطبيعية إلى النبي –ﷺ– خاصة، فالقول به تكلف، ولا سيما أن عدم الاختصاص به لا يعد منقصة، ولا يستدل بقوله –تعالى–: **{وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ}**[5]، لأن المراد به علم الكتاب.

---

(١) سورة الروم: الآية ٧.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، ١١٥/٢، دار الفيحاء، عمان.

(٣) الشيصُ: التمر الذي لا يشتد نواه ويقوى، وقد لا يكون له نوىً أصلاً. "النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ١٢٦٧/٢، "شيص"، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ٤١٠/١٥، [برقم ٦٢٧٧]، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره –ﷺ- من معايش الدنيا على سبيل الرأي.

(٥) سورة النساء: من الآية ١١٣.

يقول الشيخ رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ): {**وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ**} هو معنى قوله: {**مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ**}(١)، ولا دليل فيه على أن المراد به تعليم الغيب مطلقًا، بل هو الكتاب والشريعة، وخصوصًا ما تضمنته هذه الآيات من العلم بحقيقة الواقعة التي تخاصم فيها بعض المسلمين مع اليهودي(٢).

رابعها: اختصاص الخطاب بالنبي -ﷺ- لا يصلح:

إن تخصيص الخطاب في قوله -تعالى-: {**وَتَرَى الْجِبَالَ**} للنبي -ﷺ- على أنه خطاب للواحد، لا يصلح.

لأن الخطاب لرسول الله -ﷺ- أو لكل من يصلح للرؤية(٣).

ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة(٤)، لأن الواحد قد يكون في معنى الجمع(٥)، أو لأن المفرد يدل على الجنس، وهو أصل الجمع.

وإذا كان في الكلام ما يدل على أنه مراد به الجمع جاز الإفراد، لأن الغرض الدلالة على الجنس، والواحد يحصل به المراد من ذلك.

فالواحد يقع موقع الجمع لأنه أصل له، لا سيما عند أمن اللبس في الكلام(٦).

---

(١) سورة الشورى، من الآية ٥٢.

(٢) المنار، ١١٢/٤.

(٣) فتح القدير، ٣٨٢/٥.

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ٢٠٢/١، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٥) معاني القرآن، الفراء، ٥٤/٢، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

(٦) الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبدالله حسين العنبكي، ص٩٣، الناشر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

خامسها: التذييل يناسب المقصود: ما ذهب إليه الطاهر من أن تذييل الآية في قوله –تعالى–: **{صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ}** يناسب نظام العالم لا انخرامه، مردود. بل إنه تذييل بديع يلفت الانتباه ويوقظ العقول.

أي: أحسن كل شيء وأوثقه[1]، ومن جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها إجرائه لها على قضايا الحكمة[2]، فتسيير الجبال وإيجادها ونصبها قبل تسييرها كل ذلك صنع متقن[3]، فلولا أنها صنع الله لسيرت قبل أوانها، ولاختل نظام العالم قبل وقته، ولكنه الإحكام في الصنع، والإتقان في الخلق.

فظهر مما تقدم:

- أن أخطر المآخذ على التفسير العلمي عند الطاهر إغفاله للسياق القرآني – أحيانًا.
- أن السياق دلالة قاطعة وحاكمة على المعنى لا يصار إلى غيره وإنما يصار غيره إليه.
- أن السياق يمثل رابطًا بين أجزاء الكلام، وتناسق بعضه بعضًا، كتشييد بناء متكامل، يمثل قاعدة مطردة في تفسير القرآن الكريم كله، وأن إغفاله أو البعد عن مقاصده ودلالاته منشأ للغلط في التفسير، لأنه لا طريق لاستقراء المعاني التفسيرية، والوصول إلى دلالات الألفاظ الراجحة، وتشييد المعاني، وتناسقها وتكاملها إلا بالسياق القرآني.

(١) تفسير الطبري، ٥٠٦/١٩.
(٢) البحر المحيط، ٤٩٩/٨.
(٣) أضواء البيان، ٢١١/٦.

المبحث الثالث

تخصيص العام بلا مخصص

وتحته: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

العام والخاص بين الدلالة القطعية والظنية في كتاب الله تعالى

العام لغة: من عمَّ وهو بمعنى الشمول، وشيء عميم أي تام[١].

وفرق بين العام والعموم: فالعام: هو اللفظ المتناول، **والعموم:** تناول اللفظ لما صلح له[٢]، وفرق القرافي (ت٦٨٤هـ) بين الأعم والعام، فالأعم: يستعمل في المعنى، والعام في اللفظ، فإذا قيل: هذا أعم تبادر الذهن للمعنى، وإذا قيل: هذا عام؛ تبادر الذهن للفظ[٣].

واصطلاحًا: هو الكلام المستغرق لجميع ما يصلح له. وله ألفاظ يعرف بها:

١- لفظ "كل" و "جميع" و "كافة".

٢- الاسم المفرد المعرف بالألف واللام أو بالإضافة.

٣- النكرة إذا أضيفت إلى معرفة.

٤- الأدوات "من، ما، أي، أين، أيان، متى".

---

(١) لسان العرب، ٤٢٦/١٢.

(٢) ينظر: لسان العرب، ٤٢٨/١٢، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، ص٣٩، الناشر: وزارة الأوقاف، الكويت.

(٣) العقد المنظوم في الخصوص والعموم، القرافي، ص٢٥، الناشر: دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥- النكرة الواقعة في سياق النفي أو النهي أو الشرط[١].

والخاص: التخصيص **لغة:** الإفراد ومنه الخاصة[٢].

واصطلاحًا: قصر العام على بعض أفراده[٣]. والتخصيص والقصر: لا فرق بينهما عند الجمهور، أما الأحناف؛ فيطلقون لفظ القصر على التخصيص لا العكس، فالقصر أعم، فكل قصر تخصيص وليس العكس. فالتخصيص عند الجمهور قصر للعام بالدليل مطلقًا لأنه بيان محض، وعند الحنفية قصر العام بدليل مستقل مقارن مساو للعام في قوة الدلالة، فهو أضيق وأخص من مفهومه عند الجمهور[٤].

أما من ناحية الدلالة: فالجمهور على أن العام حجيته ظنية، بدليل كثرة التخصيصات في عمومات الكتاب والسنة، حتى قيل: "ما من عام إلا وقد خصص"[٥]، لكن ذلك لا يؤثر على وجوب العمل بالعام على عمومه حتى يرد المخصص فعلاً، والأحناف يقولون بقطعية العام.

والحاصل: أن الجمهور الذين يقولون بظنيته فإنهم لا يعملون به قبل البحث عن المخصص، والحنفية الذين يقولون بقطعية العام، يجيزون العمل به قبل البحث

---

(١) المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، ١٨٩/١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢) لسان العرب، ٢٦/٧.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ٢٤٠/٣، الناشر: دار الكتب، الأولى، ١٤١٤هـ. وفرق العسكري بين الخاص والخصوص، فالخاص: ما يتناول أمرًا واحدًا بنفس الوضع، والخصوص: أن يتناول شيئًا دون غيره، وكان يصح أن يتناوله ذلك الغير، ينظر: الفروق اللغوية، ٢١٩/١.

(٤) التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، صدر الشريعة المحبوبي، ص٤٠، بتصرف، مكتبة صبيح، مصر.

(٥) هذه القاعدة تحمل على الغالب لا الكل، إذ غالب العموميات كذلك، وقد ذكرها من المفسرين النيسابوري في تفسيره ٨٨/٥، والألوسي في روح المعاني، ٨٥/١٠.

عن المخصص[١]، وعلى قول الجمهور لا تعارض لظني مع قطعي، فيقدم القطعي –الخاص– عندهم، وعند الأحناف يوجد تعارض بينهما لاستواء وقوة الدلالة عندهم فكلاهما قطعي[٢].

(١) ينظر: المستصفى، الغزالي، ١٥٧/٢، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

(٢) إرشاد الفحول، الشوكاني، ص١٢٣، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م. مع ملاحظة أن العام قبل التخصيص دلالته دلالة مطابقة، وبعده دلالته دلالة تضمن.

المطلب الثاني

مخاطر تخصيص العام بلا مخصص

أهمها وأخطرها:

أولاً: التخصيص بلا مخصص خلاف الأصل: فالقاعدة أن "الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه"، وهي قاعدة أنشأها العلامة الطبري واعتمدها كمرجح من المرجحات، فعلى سبيل المثال في تأويل قوله تعالى: **{وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ}**[1]، ذكر في معنى **{تُوعَدُونَ}** قولين عن السلف، الأول: الخير والشر، والثاني: الجنة والنار، ثم قال: وأولى القولين بالصواب في ذلك عندي القول الذي قاله مجاهد –يقصد الأول– لأن الله عمَّ الخبر بقوله: **{وَمَا تُوعَدُونَ}** عن كل ما وعدنا من خير أو شر، ولم يخصص بذلك بعضًا دون بعض، فهو على عمومه كما عمه الله –جل ثناؤه–[2].

ثانيًا: التخصيص بلا مخصص خارج عن حكم الآية التي عمت: فحكم الآية على العموم، والتخصيص خارج عنه، فلإدخاله لابد له من مخصص، وإلا تدخل في حكم الآية ما ليس منه، وقد نص الطبري أن السلف كانوا يرون أن حكم الله فيما أمر أو نهى في كتابه وعلى لسان رسوله –ﷺ– على العموم الظاهر دون الخصوص الباطن، فقال في تأويله لقصة بقرة بني إسرائيل: إن بني إسرائيل لو كانوا أخذوا أدنى بقرة فذبحوها أجزأت منهم، ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم، من

(١) سورة الذاريات: الآية ٢٢.
(٢) تفسير الطبري، ٤٢٢/٢٢.

أوضح الدلالة على أن القوم كانوا يرون أن حكم الله على العموم الظاهر دون الخصوص الباطن.. إلى أن قال: فالمخصوص من ذلك خارج من حكم الآية التي عمت ذلك الجنس خاصة، وسائر حكم الآية على العموم(١).

ثالثًا: فتح لباب الدخيل بالرأي: إذا كان العمل باللفظ العام مقدمًا وهو الأصل لأن فيه تكثيرًا للمعاني، وهو أولى من تقليلها عند التخصيص، فما بالنا لو خصص العام بلا مخصص فإننا حينئذ نفتح بابًا للتأويل البعيد عن مدلول الألفاظ، ونخرج بالعموم الذي أراده الله في كتابه على عمومه إلى تخصيصات لا مخصص لها، الأصل فيها أنها على خلاف ظاهر وعموم اللفظ، وهو عين الدخيل.

(١) المرجع السابق، ٢٠٧/٢.

المطلب الثالث

التفسير العلمي بالتخصيص بلا مخصص عند الطاهر

ومن ذلك: تخصيص البحر المسجور بالبحر الأحمر: وذلك في قوله –تعالى–: **{وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ}**[١]، إذ يرى الطاهر أن المسجور: هو المملوء، مشتقًا من السَّجر، وهو الملء والإمداد[٢]، ثم ذكر أن هذا الإمداد والامتلاء يوافق حال البحار، ويحترز به عن الوادي الذي ينقص ماؤه ويتلاشى، وهو ما يتفق مع النظريات العلمية، مع ما فيه من تذكير بعظيم خلق الله في البحار.

فيقول: ".. والإمداد صفة كاشفة قصد منها التذكير بحال خلق الله إياه مملوءًا ماء دون أن تملأه أودية أو سيول، أو هي للاحتراز عن إرادة الوادي، إذ الوادي ينقص فلا يبقى على ملئه، وذلك دال على عظم القدرة"[٣].

وفي قوله –تعالى–: **{وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ}**[٤] فسَّر التسجير بالفيضان، وأن سببه العلمي من آثار اختلال قوة كرة الهواء التي كانت ضاغطة عليها، فيقول: "**{وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ}** تسجير البحار فيضانها، قال –تعالى–: **{وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ}** في سورة الطور، والمراد تجاوز مياهها معدل سطوحها، واختلاط بعضها ببعض من آثار اختلال قوة كرة الهواء التي كانت ضاغطة عليها، وقد وقع في آية سورة الانفطار: **{وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ}**[٥] وإذا حدث ذلك اختلط ماؤها برملها فتغير لونه"[٦].

---

(١) سورة الطور: الآية ٦.
(٢) التحرير والتنوير، ١٢٨/١٤.
(٣) السابق، ١٢٨/١٤.
(٤) سورة التكوير: الآية ٦.
(٥) سورة الانفطار: الآية ٣.
(٦) السابق، ١٢١/١٦.

ثم تراه بعد ذلك يخصص البحر ويخصص حالته بلا مخصص:

فيخصص البحر: بالأحمر، فيقول: "وعندي: أن المراد بحر القلزم، وهو البحر الأحمر، ومناسبة القسم أنه أهلك فرعون وقومه حين دخله موسى وبنو إسرائيل فلحق بهم فرعون"(١).

وخصص حال الامتلاء، فيقول: "والظاهر عندي: أن وصفه بالمسجور للإيماء إلى الحالة التي كان بها هلاك فرعون بعد أن فرق الله البحر لموسى وبني إسرائيل، ثم أسجره، أي: أفاضه على فرعون وملئه"(٢).

مناقشة التفسير العلمي للطاهر على ضوابط البحث العلمي:

بعد عرض وجهة نظر الطاهر –رحمه الله– أستطيع أن أقسم تفسيره إلى قسمين: قسم أصاب فيه، وآخر يرد.

أولاً: ما أصاب فيه الطاهر:

تفسير البحر المسجور بالمملوء، وأن امتلاءه يتوافق مع نظام الكون، ودليل على قدرة الله –تعالى–، فهو يمتلئ ولا ينقص كالوادي، فإذا ما انتهت الدنيا فاض واختلط. وإصابة الطاهر في هذا التفسير لأنه جمع فيه بين صحة اللغة وموافقة الحقائق العلمية.

أمَّا اللغة: فالمعاجم اللغوية تقرر أن السُّجُور: الامتلاء والكثرة.

قال الخليل: السُّجُور: امتلاء البحر والعين وكثرة مائه، والبحر المسجور: المُفعم الملآن(٣).

(١) السابق، ٤١٦٤/١.
(٢) السابق، ٤١٦٤/١.
(٣) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ٥٠/٦، "سجر"، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

وقال ابن فارس: السين والجيم والراء أصول ثلاثة: الملءْ، والمخالطة، والإيقاد. فأما الملء فمنه البحر المسجور، أي: المملوء[١].

وفي اللسان: سَجَر يَسْجُر وانْسَجَر: امتلأ، وكان علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول: المسجور بالماء أي: المملوء[٢]. والمسجور في كلام العرب المملوء، وقد سَكَرْتُ الإناء وسَجَرْته: إذا ملأته[٣].

وأما التوافق مع الحقائق العلمية: فقد قررت النظريات العلمية أن البحار منَّة للعالم كله، وأن أهم خصائصها الاتزان، فهي ممتلئة ومتزنة دون أن تملأ من غيرها، وأن اتزانها في ثباتها فلا تطفو إلى درجة الفيضان المدمر، ولا تتحرك من أماكنها، ولا تنقص، فإذا ما اختل نظام العالم اضطربت إما بالفيضان وإما أنها توقد نارًا، وفي ذلك استدلال بالحقائق العلمية لإثبات الحقائق المستقبلية، فكما أن البحار تراها تشتعل فلا مانع من اشتعالها جميعًا يوم القيامة[٤].

ثانيًا: ما يؤخذ على الطاهر:

- **التخصيص بلا مخصص:** فالأصل أن يبقى العام على عمومه شاملاً لجميع أفراده، ولا يخصص إلا بقرينة، ومن ثم فإن تخصيص البحر بالأحمر وحالته لتتفق مع إهلاك فرعون خاصة، تخصيص لا دليل عليه ولا قرينة.
- **مخالفة اللغة:** لأن "المسجور" من المشترك اللفظي الذي يحمل عدة معان: الامتلاء، المخالطة، الإيقاد[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ١٣٤/٣، "سجر".

(٢) أورده الطبري عن قتادة: "تفسير الطبري، ٤٥٩/٢٢".

(٣) لسان العرب، ٣٤٥/٤، "سجر".

(٤) ينظر: تيسير الرحمن الرحيم في الإعجاز العلمي للقرآن، د. لطيف أحمد عبود، ص٢١٢، الناشر: دار الجيل. العلم في ظلال القرآن والسنة، كلية الصيدلة، جامعة الموصل، ص٢٢، بتصرف، مطبعة الجمهور.

(٥) معجم مقاييس اللغة، ١٣٤/٣، "سجر"، بتصرف.

يقال سجرت: فاضت، وهو قول الربيع بن خثيم[١]. والمسجور: الموقد: وهو قول مجاهد[٢]. وفي اللسان: المسجور بالنار[٣]، والمسجور: المملوء[٤].

فحمل كل مفسر لمعنى من هذه المعاني لا بأس به، أما تخصيصها ببحر أو حال مُعَيَّن فاللغة تأباه.

- **مخالفة جمهور المفسرين:**

إن تخصيص البحر بالأحمر عند الطاهر، وتخصيص حالته بالامتلاء لإهلاك فرعون، يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن المراد به بحر الدنيا المعروف والمشاهد، أي بحر، دون تحديد اسمه أو جهته أو حالته.

قال الزمخشري: "والبحر المسجور: المملوء، وقيل: الموقد، ومنه قوله –تعالى–: **{وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ}**[٥].

وقال ابن عطية: "والجمهور على أنه بحر الدنيا، ويؤكد ذلك قوله –تعالى– :**{وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ}**"[٦].

وقال ابن كثير: "وقال الجمهور هو هذا البحر"[٧] يعني بحر الدنيا.

وقال الألوسي: "والجمهور على أن المراد به بحر الدنيا، وبه أقول"[٨].

---

(١) تهذيب اللغة، ٤٥٨/٣.
(٢) غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي، ٤/١، الناشر: جامعة أم القرى.
(٣) لسان العرب، ٢٤٥/٤، "سجر".
(٤) جمهرة اللغة، ابن دريد، ٢٢٤/١، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
(٥) الكشاف، ٤٢٨/٦.
(٦) المحرر الوجيز، ٢١١/٦.
(٧) تفسير ابن كثير، ٤٢٩/٧.
(٨) روح المعاني، ٢٨/٢٧.

وتفسير الطاهر المخالف لإجماع المفسرين مردود، وذلك لأن الجمهور حملوا الألفاظ على عمومها، ومعلوم أن اللفظ العام يجب حمله على عمومه ما لم يقم دليل على تخصيصه، وإثبات الحكم لجميع أفراده قطعًا، ولا يخصص عام إلا بدليل"(١).

أمَّا الطاهر –رحمه الله– فقد خالف الإجماع بلا حجة، وخصص بلا مخصص، وحمل الآية على تفصيلات لا دليل عليها ولا حجة.

رأي الباحث:

أضيف إلى ما سبق ثمة دلالات أخر يقطع فيها بتفسير الجمهور، ورد ما عليه الطاهر، أهمها:

- المفرد المحلى بـ "ال" المفيدة للاستغراق من صيغ العموم: إن صيغ العموم نوعان:

ما يفيد العموم بنفسه، وما يفيد العموم بقرينة.

يندرج تحت صيغ العموم بنفسها "صيغ التأكيد، أسماء الشرط – الاستفهام – الأسماء الموصولة...". أما الصيغ التي تفيد العموم بقرينة فقسمان:

أ– في جانب الإثبات: ويندرج تحتها:

المفرد المحلى بـ "ال" المفيدة للاستغراق، المفرد المضاف إلى معرفة، الجمع المحلى بـ "ال" المفيدة للاستغراق، الجمع المضاف إلى معرفة.

ب– أن تكون القرينة في جانب النفي وما يلحق بها، ويندرج تحتها:

(١) علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، عبدالوهاب خلاف، ص١٧١، طبعة المدني.

النكرة في سياق النفي، النكرة في سياق النهي، النكرة في سياق الاستفهام، النكرة في سياق الشرط[1].

و"البحر" لفظ مفرد محلى بـ "ال" مفيد للاستغراق، فيتبادر للذهن عمومه، ولا دليل ولا قرينة على تخصيصه.

- أن المسجور صفة كاشفة قصد منها التذكير بحال خلق الله –تعالى– للبحار، واحترز بها عن الوادي، كما قرر الطاهر، والصفة مشتركة في كل البحار، فتبقى على عمومها.
- ذكر المحل وأراد الحال: فالبحر "محل" أراد به الحال، كقوله –تعالى–: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}**[2]، فإن مجالاً لتقدير محذوف، يقدر بكلمة "ماء"، لأن الماء أهم ما في البحر، ولولا الماء ما كان البحر بحرًا، فيكون تقدير القسم (وماء البحر المسجور) على العموم، وعلى هذا فإن "المسجور" حينئذ وصف للماء.

وعلى عدم تقدير محذوف فإن "المسجور" يكون وصفًا للبحر، على قول من رأى أن المراد: توقد، ويكون البحر اسم جنس شامل للبحار جميعًا.

على معنى أن البحار توقد وتشتعل، وذلك من أشراط الساعة.

فعلى التقديرين لا يحمل المعنى إلا على العموم، ولا مجال فيه لتخصيص لا بلفظ ولا بقرينة.

فظهر مما تقدم بيانه:

أن الطاهر –رحمه الله– قرن التفسير العلمي –أحيانًا– بتخصيص بعض الألفاظ بلا مخصص، لا بلفظ ولا قرينة، فخالف الأصول المتعارف عليها، وأهمها:

---

(١) ينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين السبكي، ٢٤٣/١، الناشر: دار الكتب العلمية. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ٦٤/٢.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

أن الأصل بقاء الألفاظ على عمومها، وأن الألفاظ المستغرقة تفيد العموم، وأن المفرد المعرف بـ "ال" المفيد للاستغراق لا يحمل إلا على العموم.

المبحث الرابع

تأويل دلالات التقديم والتأخير بعيدًا عن سياقها

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التقديم والتأخير بين النحاة والبلغاء والمفسرين

للتقديم والتأخير أثر عميق في تغيير المعاني، لأن المعنى يتغير بتغير موضع الكلمة في بنية الجملة، فهو باب بلاغي يقوم على تغيير مواقع الألفاظ، وفي كل تبديل يظهر فروق المعاني وتجددها.

إلا أنه عند النحاة تحليلي: يبدأ بالألفاظ وتحليلها للوصول إلى معانيها، كما قال الإمام عبدالقاهر: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"(١).

وعند البلغاء تركيبي: يتخطى الألفاظ إلى الجمل فهو من أهم مباحث علم المعاني، الذي يبحث في بناء الجمل، وصياغة التراكيب، ليبرز ما وراء التقديم والتأخير من أسرار بلاغية، وإذا كان كثير من الكلمات لو فُرِّقَت أو أخرت عن محلها لفسد المعنى المراد، فإن البلاغة على خلافه، فإنك تجد فيها فصاحة في الكلام، ودقة في الأسلوب، والتمكن في انقياد الكلام له.

وعند المفسرين دلالي: لما كانت الكلمة القرآنية تختلف عن سائر الكلمات، لأنها تحمل معها أفكارًا ومعاني متدفقة مخصوصة تضفي على النص جمالية مخصوصة في سياقها المخصوص، فكأن هذا المكان وهذا الموقع قد خلقت له تلك اللفظة بعينها، وفي ذات الموقع بعينه، وأن أي كلمة أخرى أو الكلمة نفسها في

(١) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ص٢٨، الناشر: مكتبة الخانجي.

غير الموقع نفسه لا تستطيع توفية المعنى نفسه، فكل كلمة وضعت في موضعها لتؤدي نصيبها في المعنى أقوى أداء[1].

ومن ثم كان المفسرون أكثر عمقًا وفائدة في دراسة هذا الباب، واستخراج دلالاته التفسيرية، والكشف عن أوجه إعجازه، ومظاهر جماله، فجمعوا مادته، وحصروا أنواعه، ولم يكتفوا بذكر سبب التقديم أو التأخير، بل أظهروا دلالاته الدالة على إعجاز نظمه، وبديع تأليفه، إيمانًا منهم أن القرآن الكريم له أسلوبه الفريد المتميز في التقديم والتأخير، لأن القرآن يقدم ويؤخر حسب ما يقتضيه السياق والمقام والمعنى، على أكمل الوجوه، فإذ بالتقديم والتأخير في القرآن الكريم مع ما فيه من معانٍ متجددة، تجد هذه المعاني مصحوبة بدلالات متنوعة تجمع بين إعجاز النظم، وجمال الصورة، ودقة الأداء، غير خارجة عن السياق العام للآيات، لأن السياق كاشف عن نظم الكلام، ومظهر لدلالاته، ومبين أوجه الجمال والحسن فيه.

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص٢٠٥، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٩٧٣م.

المطلب الثاني

وجوب تقديم الأليق بالسياق

يؤكد أبو هلال العسكري (ت٣١٥هـ): وجوب تقديم الأليق بالسياق، والتزامه في ترتيب الألفاظ ترتيبًا صحيحًا، فيقول: "وينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيبًا صحيحًا، فتقدِّم منها ما كان يحسن تقديمه، وتؤخِّر منها ما يحسُن تأخيره، ولا تقدم منها ما يكون التأخير به أحسن، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق"(١)، فالسياق أهم معين على مقتضى التقديم، وقد ذكره الزركشي في المقتضى التاسع من مقتضيات ما قدم..، فقال: "التاسع: سبق ما يقتضي تقديمه وهو دلالة السياق، كقوله تعالى: **{وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ}**(٢) لما كان إسراحها وهي خماص، وإراحتها وهي بطان، قدم الإراحة لأن الجمال بها حينئذ أفخر"(٣).

وذكر في وجه تقديم صحف إبراهيم على صحف موسى في قوله –تعالى–: **{إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ}**(٤) أن هذا لا إشكال فيه لكون إبراهيم أسبق، إنما المشكل في تقديم صحف موسى على إبراهيم مع تأخره في قوله –تعالى–: **{أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ}**(٥).

وأجاب الزركشي أنه إنما قدم ذكر موسى لوجهين:

أحدهما: أنه في سياق الاحتجاج عليهم بالترك، وكانت صحف موسى منتشرة أكثر انتشارًا من صحف إبراهيم. وثانيهما: مراعاة رؤوس الآي(٦).

---

(١) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، ٤٧/١، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٢م.

(٢) سورة النحل: الآية ٦.

(٣) البرهان، ٢٦٢/٣.

(٤) سورة الأعلى: الآيتان ١٨-١٩.

(٥) سورة النجم: الآيتان ٣٦-٣٧.

(٦) السابق ٢٣٩/٣.

ويقرر ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) أن سياق الكلام أهم داع للتقديم والتأخير، وأنه كاشف عن دقائق ورموز قلَّ من يقف أمامها ويتنبه لها.

ففي قوله –تعالى–: **{لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ}**[١] قدم الإناث على الذكور في هذه الآية، مع تقدمهم عليهن في آيات، منها قوله –تعالى–: **{وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ}**[٢] فتقديم الإناث لجبرهن، إذ هن موضع انكسار، وهو الأليق بسياق الكلام، فيقول: "لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء إلا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان ولا يختاره، ولما قَدَّم الإناث جبر الذكور بالتعريف، للإشارة إلى ما فاتهم من فضيلة التقديم، لأن التعريف تنويه بالمذكور.. وهذه دقائق لطيفة قلَّ من يتنبه لها، أو يعثر على رموزها"[٣].

أقول: إذا كان السياق بوجه عام هو التفسير الآمن من الزلل، البعيد عن الخطأ، القريب من المراد، فإن السياق في التقديم والتأخير أصل أصيل، وركن ركين، لأنه يحمي التفسير عن الشطط، والبعد عن الجو العام للآيات، فإذا به يكشف عن دلالة التقديم، ثم يحمل هذه الدلالة على الجو العام للآيات، وهذا من إعجاز نظم القرآن وبديع فصاحته وبيانه، لأنه بلغ المثل الأعلى في التقديم والتأخير جامعًا بين إعجاز النظم، وجمال التعبير، ودلالة السياق.

(١) سورة الشورى: الآية ٤٩.
(٢) سورة النجم: الآية ٤٥.
(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ٤٥/٢، الناشر: دار نهضة مصر.

المطلب الثالث

ترك دلالة السياق في التقديم والتأخير عند الطاهر –أحيانًا–

ومن ذلك: تقديم السمع على البصر لأهميته لأنه ترد إليه الأصوات من الجهات الست، وذلك في قوله –تعالى–: **{خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}**(١) إذ يرى الطاهر أن تقديم السمع على البصر لأهميته، وهو بذلك يوافق النظرية العلمية في أن السمع أهم لأنه ترد إليه الأصوات من الجهات الست، بخلاف البصر فإنه لا يرى إلا الجهة المقابلة، فقدم السمع لتشريفه، وأن هذا اصطلاح جرى عليه القرآن الكريم، فيقول: "وفي تقديم السمع على البصر في مواقعه من القرآن دليل على أنه أفضل فائدة لصاحبه من البصر، فإن التقديم مؤذن بأهمية المقدم، وذلك لأن السمع آلة لتلقي المعارف التي بها كمال العقل، وهو وسيلة بلوغ دعوة الأنبياء إلى أفهام الأمم على وجه أكمل من بلوغها بواسطة البصر لو فقد السمع، ولأن السمع ترد إليه الأصوات المسموعة من الجهات الست بدون توجه، بخلاف البصر فإنه يحتاج إلى التوجه بالالتفات إلى الجهات غير المقابلة"(٢).

وقال في قوله –تعالى–: **{وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا}**(٣) "وليس في تقديم الأعين على الآذان مخالفة لما جرى عليه اصطلاح القرآن من تقديم السمع على البصر لتشريف السمع..، لأن الترتيب في آية سورة الأعراف هذه

(١) سورة البقرة: الآية ٧.
(٢) التحرير والتنوير، ٩٧/١.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٧٩.

سلك طريق الترقي من القلوب التي هي مقر المدركات إلى آلات الإدراك الأعين ثم الآذان، فللآذان المرتبة الأولى في الارتقاء"[١].

ويناقش الطاهر –رحمه الله– من أوجه:

أولها: تفضيل بعض الحواس تطويل من غير طائل: فكل حاسة لها مهمتها وأهميتها في موضعها، وليس في التقديم دلالة على التشريف المطلق، وفي ذلك يقول العلامة الألوسي: "ولعل سبب تقديم السمع على البصر: مشاركته للقلب في التصرفات في الجهات الست دون البصر، ومن هنا قيل: إنه أفضل منه.

والحق: أن كلاً من الحواس ضروري في موضعه، ومن فقد حسًا فقد علمًا، وتفضيل البعض على البعض تطويل من غير طائل"[٢].

ثانيها: التقديم مراعاة للسياق: فالسياق هو الحاكم في تقديم أحد الحواس على الأخرى، فتقديم السمع يناسب أحد حالتين:

إما في سياق عدم المبالاة بالمواعظ: فيقدم القلب لأنه محل الإيمان، ويقدم السمع على البصر لعدم المبالاة بما يسمع، وفي ذلك يقول الألوسي: "وإنما قدم –سبحانه– الختم على القلوب هنا لأنه تقرير لعدم الإيمان، فناسب تقديم القلوب لأنها محل الإيمان، والسمع والأبصار طرق وآلات له. وهذا بخلاف قوله –تعالى: **{وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ}**[٣] فإنه مسوق لعدم المبالاة بالمواعظ، ولذا جاءت الفاصلة: **{أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}**[٤] فكان المناسب هنا تقديم السمع"[٥].

(١) السابق، ١٨/٦.
(٢) روح المعاني، ٣٥/١.
(٣) سورة الجاثية: من الآية ٢٣.
(٤) سورة الجاثية: من الآية ٢٣.
(٥) السابق ١٣٤/١.

أو لأن السمع أول مراحل تلقي الكلام: فالإنسان يسمع أولاً كلامًا، فينظر إلى قائله ليعرفه، ثم يتفكر في ذلك الكلام ليفهم معناه[١]، فكان الترتيب **{وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}**[٢].

فليس في التقديم تشريف، بل سياق يجعل أحد الحواس مقدمة في موطن، ومؤخرة في آخر.

ثالثها: القاعدة غير مطردة: لو كان تقديم السمع يحمل تشريفًا على غيره من الحواس لكانت القاعدة فيه مطردة، ولكن قدم السمع على البصر في مواضع كان فيها الغالب كالآيات السابقة، وهي الحالة الأولى.

أما الحالة الثانية: فقدم البصر على السمع:

ومن ذلك قوله –تعالى–: **{أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ}**[٣] فقدم الأعين على الآذان، لأن براهين الكون معروضة للأبصار، مكشوفة للأنظار أمامهم[٤]. فالسياق يناسب تقدمها.

وفي قوله تعالى: **{مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}**[٥] قدَّم الأعمى لكونه أظهر وأشهر في سوء الحال من الأصم[١]، فكان في سياقه.

---

(١) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الخطيب الشربيني، ٣٢٩١/١، الناشر: مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

(٢) سورة النحل: الآية ٧٨.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٩٥.

(٤) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، أ.د محمد سيد طنطاوي، ١٧٤٢/١، بتصرف، الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(٥) سورة هود: الآية ٢٤.

وفي قوله تعالى: {**وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ**}[٢] لأن الآيات سياقها يوم القيامة فقد عاين المشركون حالهم حين عاينوا البعث[٣] فناسب السياق تقديم البصر.

وحاصل القول: أن تقديم السمع على البصر، أو تقديم البصر على السمع الحاكم له دلالة السياق، فإذا ناسب السمع قدم، وإذا ناسب البصر قدم، وكل حاسة في موضعها القرآني المناسب لها، الملائم لطبيعة الجو العام للآيات.

الحالة الثالثة: تقديم القلب على السمع والبصر:

ففي سورة البقرة: {**خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ**}[٤].

وفي سورة النحل: {**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ**}[٥].

وتأخر ذكر القلب في سورة الجاثية في قوله تعالى: {**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن**

(١) روح البيان، البروسوي، ٤١٠/٩.
(٢) سورة السجدة: الآية ١٢.
(٣) تفسير ابن كثير، ٣٦٢/٦.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٧.
(٥) سورة النحل: من الآية ١٠٨.

يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}[1] فقدم القلب لأنه يناسب تقرير عدم الإيمان، وقدم السمع لأنه يناسب عدم المبالاة بالمواعظ[2].

الحالة الرابعة: تقديم السمع والبصر على الفؤاد:

ومن ذلك قوله –تعالى–: **{وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}**[3]، وقوله –تعالى–: **{وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ}**[4]، ففي الأنعام تقديم لتقليب الأفئدة على تقليب الأبصار، لأن موضع الصوارف القلب، فإذا انقلب انصرف البصر، فلهذا وقع الابتداء بتقليب القلب[5].

وتقديم السمع والبصر على الفؤاد في سورة "المؤمنون"، على اعتبار أن السمع والبصر خادمان لوصول الإدراك للفؤاد.

يقول الألوسي: "وتقديمهما على الأفئدة المشار بها إلى العقل لتقدم الظاهر على الباطن، أو لأن لهما مدخلاً في إدراكه في الجملة، بل هما من خدمه، والخدم تقدم بين يدي السادة"[6].

فالسياق هو المقتضي لتقديم صفة على أخرى، وتقديمها لا يعني تشريفها على غيرها، وإنما يعني وضعها في سياقها المناسب لدلالة تقديمها.

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٣.
(٢) روح المعاني، ٢٣/١٩، بتصرف.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ١١٠.
(٤) سورة المؤمنون: الآية ٧٨.
(٥) تفسير النيسابوري، "غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، ١١١/١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.
(٦) روح المعاني ٢٥٥/١٠.

رابعها: تقديم السمع والحقائق العلمية: إن تقديم السمع على البصر – كاصطلاح غالب في القرآن الكريم– لا يعني تشريفه لأنه ترد إليه الأصوات المسموعة من الجهات الست كما قرر الطاهر، بل إن الحقائق العلمية تقرر أن حاسة السمع تبدأ مبكرًا في أداء عملها في الأسابيع القليلة الأولى بعد ولادة الطفل، أما البصر فيبدأ عمله في الشهر الثالث، ولا يتم تركيز الإبصار إلا بعد مدة طويلة من ولادة الطفل.

وعلى هذا ثبت اكتمال حاسة السمع بعد خروج الجنين أولاً، أما حاسة البصر فهي ضعيفة جدًا عند الولادة، وتكاد تكون معدومة، ثم يستمر بصره في النمو والتطور(١).

والدليل على أن أذن الطفل تؤدي وظيفتها عقب ولادته أنه إذا سمع صوتًا شعر به، وصدر عنه ما يدل على التأثر به، أما إذا مددت يدك قريبًا من عينه فإنها لا ترمش ولا تتحرك(٢).

كما أكدت الحقائق العلمية أن مركز السمع يقع في الفصل الصدغي للمخ، بينما مركز الإبصار في الفص المؤخر في آخر المخ(١)، أي إن مراكز السمع تتقدم على مراكز الإبصار.

---

(١) ينظر: الإعجاز العلمي في آيات السمع والبصر في القرآن الكريم، د. صادق الهلالي، د. حسين رضوان، ص٢٠، الناشر: الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، السعودية، الطبعة الثالثة، القرآن وإعجازه العلمي، محمد إسماعيل إبراهيم، ص١٠٨، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة. من معجزات القرآن ما بين الطب والعلوم الحديثة، د. سامي نوح حسين الموسوي، ص٦٨، الناشر: دار الشباب، الطبعة الأولى. من آيات الله في الإنسان، د. مصطفى الأسود، ص٨٧، مكتبة حسين العصرية، بيروت، الطبعة الأولى.

(٢) القرآن وإعجازه العلمي، ص١٠٨.

فثبت بما تقدم أن إدراك السمع أشمل، وإدراك البصر أكمل، وأن كلاً له فضله في موضعه، ويقدم في السياق الذي يناسبه، وأن تقديم أحد الحواس على الأخرى لا يعني تفضيلاً وتشريفًا، لأنه عند تقابل الصفتين أو صفات، تقدم التي تتناسب مع السياق، وتتوافق والمقام.

(١) الإعجاز العلمي في آيات السمع والبصر، ص٢٤.

المبحث الخامس

التفسير العلمي بما يخالف الحقائق العلمية

لقد اتفق العلماء على ضوابط لابد من تحققها في التفسير العلمي، أهمها: التفسير بما يوافق الحقائق العلمية الثابتة، لا النظريات والآراء العلمية القابلة للتغير، لأن التفسير بما يوافق النظريات –لا الحقائق– يجعل التأويل بعيدًا وربما يلحق الخطأ بالآية نفسها، ولذا كان لزامًا ألا تفسر الآيات إلا بالحقائق العلمية.

وكذلك فإن التفسير العلمي بما يخالف الحقائق العلمية هو من قبيل التعسف في تطبيق النظريات على النص القرآني لإظهار ما فيه من تفسيرات علمية أثبتها القرآن الكريم وكان له فيها فضل السبق.

ومن ثم فالقرآن الكريم لا يفسر علميًا إلا بما يوافق الحقائق العلمية الثابتة التي لا تقبل التغير في صحة معناها وقوة مدلولها، ونبتعد فيه عن ساحة الفرضيات والنظريات العلمية، لأن ظهور بطلانها لا يسلم الفهم الخاص بالآية من القلق أو الاضطراب.

ولذا كان من أهم ضوابط العلماء للتفسير العلمي: ثبوت الحقيقة العلمية واستقرارها استقرارًا جازمًا، وألا يكون التفسير حسب نظريات وهمية، وتوثيق ذلك توثيقًا علميًا متجاوزة مرحلة الفرض والنظرية إلى القانون العلمي(١).

وإذا كان الطاهر –رحمه الله– قد حاز فضل السبق في موافقته للحقائق العلمية في تفسيراته العلمية مع كثرتها وشيوعها في تفسيره، إلا أنه خالف هذا المسار في بعض الأحيان.

(١) الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، د. عبدالله المصلح، ص٢٨، الناشر: الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، ٢٠٠٨م.

وسأحاول في هذا المبحث تصحيح هذا المسار بحصر المسائل العلمية التي لم يتوافق فيها الطاهر مع الحقائق العلمية، ومقارنتها مع الحقائق العلمية الثابتة، لتظهر المآخذ، ويصل البحث إلى المقصود، وهذه النماذج أحصرها فيما يلي:

النموذج الأول: حكمة تحريم الدم:

وذلك في قوله –تعالى–: **{إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ}**(١).

إذ يرى الطاهر أن حكمة تحريم الدم في القرآن الكريم يوافق ما عليه النظريات العلمية من أن شربه يورث ضراوة في الإنسان تجعله كالحيوان، فيقول: "وحكمة تحريم الدم أن شربه يورث ضراوة في الإنسان فتغلظ طباعه ويصير كالحيوان المفترس، وهذا مناف لمقصد الشريعة لأنها جاءت لإتمام مكارم الأخلاق، وإبعاد الإنسان عن التهور والهمجية، ولذلك قيد في بعض الآيات بالمسفوح أي المُراق، لأنه كثير، لو تناوله الإنسان اعتاده، ولو اعتاده أورثه ضراوة، ولذا عفت الشريعة عما يبقى في العروق بعد خروج الدم المسفوح بالذبح أو النحر"(٢).

وقال في موضع آخر: "والظاهر أن علة تحريمه القذارة: لأنه يكتسب رائحة كريهة عند لقائه الهواء.. أو لأنه يحمل ما في جسد الحيوان من الأجزاء المضرة التي لا يحاط بمعرفتها، أو لما يحدثه تعود شرب الدم من الضراوة التي تعود على الخلق الإنساني بالفساد"(٣).

مخالفة الحقائق العلمية: ما قرره الطاهر من أن حكمة تحريم الدم أن شربه يورث ضراوة بالإنسان فتغلظ طباعه كالحيوان، أو لرائحته القذرة لما يلقى الهواء،

(١) سورة البقرة: من الآية ١٧٣.
(٢) التحرير والتنوير، ١٠١/٢.
(٣) السابق، ١٢٤/٤.

يخالف الحقائق العلمية التي قررت أن علة تحريم الدم ترجع لما فيه من السموم والفضلات والجراثيم، فالدم من وظائفه حمل فضلات الجسم وسمومه، إضافة إلى أن الدم وسط صالح لنمو شتى الجراثيم(١).

النموذج الثاني: بناء السماء بين الحقيقة والتشبيه:

وذلك في قوله –تعالى–: **{أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ}**(٢) إذ يرى الطاهر أن بناء السماء على التشبيه باتصال أجزاءها، وعدم تباعدها، وانتفاء الخرق عنها.

فيقول: ".. كأنها كرة متصلة الأجزاء ليس بين أجزائها تفاوت يبدو كالخَرْق، ولا تباعد يفصل بعضها عن بعض فيكون خرقًا في قبتها، وهذا من عجيب الصنع، إذ يكون جسمًا عظيمًا كجسم كرة الهواء الجوي مصنوعًا كالمفروغ في قالب"(٣).

مخالفة الحقائق العلمية: التي أقرت أن البناء على الحقيقة، وأن التجارب أكدت أن الله –سبحانه– جعل كل كوكب من الكواكب في الكون بمثابة لبنة من بناء سقف أو قبة أو جدران تحيط به، ثم شدَّ هذه الكواكب بعضها ببعض بتأثير الجاذبية الأرضية أو ما يماثلها من الجاذبيات الأخرى، كما تربط أجزاء البناء الواحد بما يوضع بينها مما يتماسك به(٤).

الأستاذ الإمام والحقيقة العلمية: من المفسرين الذين تناولوا الحقيقة العلمية في تفسيرهم، ونالوا بها إعجاب المتخصصين في العلوم الكونية الأستاذ الإمام

(١) مع الطب في القرآن الكريم، د. عبدالحميد دياب، د. أحمد قرقوز، ص١٣٥، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

(٢) سورة ق: الآية ٦.

(٣) التحرير والتنوير، ٤٩/١٤.

(٤) الإعجاز العلمي في القرآن، د. السيد الجميلي، ص١٦، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٢م.

محمد عبده، ولعل سبب ذلك اطلاعه على مستحدثات العلوم ومستجداتها، ففي تفسيره لقوله –تعالى–: {**أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ۚ بَنَاهَا**}[١] فسر بناء السماء بما توافق عليه أهل التخصص العلمي[٢].

حديث القرآن الكريم عن بناء السماء: إن لفظة "بناء" وردت في أكثر من موضع من آي الذكر الحكيم، إشارة إلى دقة هذا النظام الكوني، وحملاً للمعنى على الحقيقة، قال –تعالى–: {**أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا**}[٣]، وقال –تعالى–: {**أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ۚ بَنَاهَا**}[٤]، وقال –تعالى–: {**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**}[٥]، وهو وصف خَطَّأَ زعم من ظنَّ أن الكون فضاء خارجي، وذلك في بداية نظريات العلماء العلمية، حتى توصلوا إلى أن الحقيقة العلمية أن السماء بناء محكم متكامل في الفضاء من الكواكب والنجوم والمجرات، وهو بناء دال على عظيم القدرة، وفضل السبق القرآني.

النموذج الثالث: نور النجوم من الشمس:

وذلك في قوله –تعالى–: {**فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ**}[٦]، إذ يرى الطاهر أن معظم النجوم تكتسب نورها من الشمس، وأن انطماس نور النجوم سببه انطماس نور الشمس.

فيقول: "وطمس النجوم: زوال نورها، وأن أعظم ما يلوح للناس من النجوم سببه انعكاس أشعة الشمس عليها حين احتجاب ضوء الشمس على الجانب المظلم من

(١) سورة النازعات: الآية ٢٧.
(٢) ينظر: الإسلام في عصر العلم، للأستاذ محمد أحمد الغمراوي، إعداد الأستاذ الدكتور أحمد عبدالسلام الكرداني، ص٣١٥، بتصرف، الناشر: دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر.
(٣) سورة ق: من الآية ٦.
(٤) سورة النازعات: الآية ٢٧.
(٥) سورة الشمس: الآية ٥.
(٦) سورة المرسلات: الآية ٨.

الأرض، فطمس النجوم يقتضي طمس نور الشمس، أي زوال التهابها بأن تبرد حرارتها، أو بأن تعلو سطحها طبقة رمادية بسبب انفجارات من داخلها، أو بأن تتصادم مع أجرام سماوية أخرى لاختلال نظام الجاذبية فتندك وتتكسر قطعًا فيزول التهابها"[١].

مخالفة الحقائق العلمية: فقد أثبتت أن نور النجم هو نتيجة الطاقة الموجودة في باطن النجم، وليس نتيجة انعكاس أشعة الشمس عليه كما قرر الطاهر.

"فعندما يتزايد الضغط وترتفع درجة الحرارة إلى ملايين الدرجات في باطن النجم، يبدأ فورًا التفاعل النووي الاندماجي...، فيسخن السطح إلى آلاف الدرجات ويتوهج، وتنطلق منه الطاقة الضوئية المرئية وغير المرئية، وتتحدد بذاك قوة إضاءة النجم، ولون سطحه، الذي يعتمد على مساحة سطحه ودرجة حرارته"[٢].

النموذج الرابع: العلقة سابحة في الدم:

وذلك في قوله –تعالى–: **{خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ}**[٣].

إذ يرى الطاهر أن العلقة تسبح في سائل من الدم، وأنها سميت بذلك لشبهها بالعوالق التي تسبح في الماء.

فيقول: "ومن إعجاز القرآن العلمي ذكر العلقة، لأن الثابت في العلم الآن أن الإنسان يتخلق من بويضة دقيقة جدًا لا ترى إلا بالمرآة المكبرة أضعافًا، تكون في مبدأ ظهورها كروية الشكل، سابحة في دم حيض المرأة، فلا تقبل التخلق حتى تخالطها نطفة الرجل فتمزج معها فتأخذ في التخلق إذا لم يعقها عائق، كما قال – تعالى–: **{مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ}**[٤] فإذا أخذت في التخلق والنمو امتد تكورها قليلاً

(١) التحرير والتنوير، ٣٩٢/٢٩.

(٢) الكون والإعجاز العلمي للقرآن، د. منصور محمد حسب النبي، ص٢٨٠، الناشر: دار الفكر العربي.

(٣) سورة العلق: الآية ٢.

(٤) سورة الحج: من الآية ٥.

فشابهت العلقة التي في الماء مشابهة تامة في دقة الجسم وتلونها بلون الدم الذي هي سابِحة فيه، وفي كونها سابحة في سائل كما تسبح العلقة"[1].

مخالفة الحقائق العلمية: التي أثبتت أن العلقة لا تكون سابحة في الدم، وإنما تتعلق بجدار الرحم في أول مرحلة من مراحل تكوين الجنين بعد تلقيح بويضة الأنثى بنطفة الرجل.

ولا يدرك روعة التصوير القرآني لهذه المرحلة بالعلقة إلا من شاهد تلك الخلية وهي عالقة علوقًا وليس التصاقًا[2].

فالعلقة تتفق مع معنى التعلق بالشيء وهو أهم مدلولاتها لغويًا وعلميًا.

وعصارة القول:

أنه مع الجهد البالغ للطاهر في التفسير العلمي، واستقصاءه لمسائله وتتبعه لها بطريقة فريدة، وتطبيقه لقواعد اللغة، وضوابط التفسير العلمي، فكان بين طيات تفسيره "التحرير والتنوير" موسوعة علمية كبيرة لا تجدها مستوفاة ومجمعة إلا عند الطاهر، إلا أن جزءًا من تفسيره –وهو قليل– يحتاج إلى مراجعة ومقارنة بالحقائق العلمية وتصويبها ليستفاد بهذه الثروة الهائلة التي وافقت التفسيرات العلمية، ويصوب ما خالفها، ليخرج تفسيره العلمي في أبهى صوره، وأجمل حلله، فإذا به قد اقترب من أعلى درجات الكمال لأنه قائم على ضوابط أهمها اللغة، والاتفاق مع الحقائق العلمية، ومراعاة الضوابط التي وضعها العلماء والمتخصصون لقبول التفسير العلمي.

وهي دراسة جديدة أحببت أن أجمع شتاتها، والآراء المتعارضة في قبولها على كلمة سواء بدراسة تحليلية تطبيقية نقدية ليصل الباحث إلى حسن فهم الآيات

---

(١) التحرير والتنوير، ٣٨٧/٣٠.

(٢) خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د. نبيه عبدالرحمن عثمان، ص٥٩، بتصرف، الناشر: مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة.

العلمية، وما أكثرها في القرآن الكريم، ونسلم من الشكوك التي ترد علينا فيها، ونتعرف على تفسيرات علمية كثيرة كان للقرآن فيها فضل السبق، وما كان لأحد أن يتعرف عليها قبل نزول القرآن المعجز على قلب سيد الخلق -ﷺ-.

سائلاً الله -تعالى- حسن القصد، وسلامة النية، وأن يجعل عملي المتواضع هذا في ميزان حسنات والديَّ، إنه على ما يشاء قدير.

الخاتمـــة

بعد حمد الله وشكره على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع، مع اعترافي بتقصيري وعجزي، واعتذاري عن خطئي وزللي، يطيب لي أن أقف مع أهم نتائج البحث، وهي على النحو التالي:

- مع أهمية توظيف العلوم والمعارف في تفسير القرآن الكريم، فإنه لابد من عرض هذه التفسيرات العلمية على أصول التفسير، وضوابط التفسير العلمي، التي تعارف العلماء عليها، فما توافق معها يقبل، وما خالفها يرد.
- مع الدور البارز للطاهر بن عاشور في الكشف عن التفسيرات العلمية، والإكثار منها في تفسيره، والإفادة منها في الكشف عن المعاني القرآنية، إلا أن جزءًا منها يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، وتصويب وتحقيق، لنصل بها إلى درجة التمام، والاقتراب من الكمال.
- من مآخذ التفسير العلمي عند الطاهر تأويله لبعض الآيات – أحيانًا– تأويلاً بعيدًا يخالف الظاهر منها، فقد يؤول الآية بما يتفق مع النظريات العلمية وإن كان تأويلها بعيدًا عن الدلالات القرآنية ولا يتفق مع ظاهرها.
- مع اعتناء الطاهر بالسياق في تفسيره حتى اعتبره دلالة حاكمة في التفسير وعلوم القرآن الكريم، إلا أنه مع ذلك قد يفسر الآية تفسيرًا علميًا بما يخالف سياقها حتى توافق التفسيرات العلمية، وهو من أهم المآخذ عليه في تفسيره العلمي.
- قد يخصص الطاهر اللفظ بلا مخصص ليتوافق مع التفسير العلمي، مع أن الأصل بقاء اللفظ على عمومه، وأن الألفاظ المستغرقة تفيد العموم.
- قد يترك الطاهر –أحيانًا– دلالات التقديم والتأخير وأهمها السياق، ليحمل الآية على ما يوافق التفسير العلمي، وإن استشهد بقاعدة قرآنية غير مطردة.

- إذا كان الأصل في التفسير العلمي موافقة الحقائق العلمية أو النظريات الراجحة، فإن الطاهر –أحيانًا– كان له تفسيرات علمية تخالف الحقائق العلمية أنفسها.
- النقد لا يعني الانتقاص، فالطاهر –رحمه الله– في التفسير علامة، وإنما هي طبيعة البحث العلمي الذي تقرر بكل يقين أنه لا كمال إلا لله ورسوله.

التوصيات:

- أهمية الإكثار من الدراسات النقدية في علم التفسير، فهي خير بناء لشخصية الباحث، وتكوين ملكاته العلمية.
- الاهتمام بالأبحاث وعقد الندوات التي تظهر جهود المفسرين في بيان معالم التجديد في علم التفسير وأهمها التفسيرات العلمية، وبيان ما لها، وما عليها.

وأخيرًا: إن تجد عيبًا فَسُدَّ الخللا جَلَّ من لا عيب فيه وعلا[1]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) البيت: للقاسم الحريري في منظومته في النحو، ينظر: شرح ملحمة الإعراب للحريري، أحمد فال الشنقيطي، ص٣٧٢، الناشر: دار الأصالة، ٢٠١٩م.

فهرس المصادر والمراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- إرشاد الفحول، الشوكاني، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- أساس التقديس في علم الكلام، الرازي، الناشر: دار الجيل، بيروت.
- أسباب نزول القرآن، الواحدي، الناشر: دار الإصلاح، الدمام، الثانية، ١٩٩٢م.
- الإسلام في عصر العلم، للأستاذ محمد أحمد الغمراوي، إعداد الأستاذ الدكتور أحمد عبدالسلام الكرداني، الناشر: دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر.
- أصول الفقه الإسلامي، د. وهبه الزحيلي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي، جدة.
- الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، د. عبدالله المصلح، الناشر: الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، ٢٠٠٨م.
- الإعجاز العلمي في القرآن، د. السيد الجميلي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٢م.
- الإعجاز العلمي في آيات السمع والبصر في القرآن الكريم، د. صادق الهلالي، د. حسين رضوان، الناشر: الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، السعودية، الطبعة الثالثة.

- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٩٧٣م.
- الأم، الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
- الإمام في بيان أدلة الأحكام، العز بن عبدالسلام، الناشر: دار البشائر، بيروت، ١٩٩٨م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، الناشر: دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، الأصبهاني، الناشر: دار المدني، السعودية، الأولى، ١٩٨٦م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، الناشر: دار الفكر العربي.
- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر.
- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن الكريم "دراسة دلالية مقارنة"، عودة خليل أبو عودة، الناشر: مكتبة المنار، الأردن.
- تفسير البغوي "معالم التنزيل"، الناشر: دار طيبة، ١٩٨٩م.
- تفسير الرازي "مفاتيح الغيب"، الرازي، الناشر: دار الفكر ١٩٨١.
- تفسير الزمخشري، الزمخشري، الناشر: دار المعرفة.
- تفسير السعدي "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"، السعدي، الناشر: هو مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- تفسير الطبري، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد رضا، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب الصال، الناشر: المكتب الإسلامي.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، أ.د محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، صدر الشريعة المحبوبي، مكتبة صبيح، مصر.
- تيسير الرحمن الرحيم في الإعجاز العلمي للقرآن، د. لطيف أحمد عبود، الناشر: دار الجيل.
- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبدالكريم بن علي محمد النملة، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر، ٢٠٠٠م.
- جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر الأزدي، طبعة دار العلم للملايين.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، الناشر: دار الرسالة، الأولى، ٢٠٠٠م.
- الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبدالله حسين العنبكي، الناشر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

- خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د. نبيه عبدالرحمن عثمان، الناشر: مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة.
- دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير، د. عبدالحكيم بن عبدالله القاسم، الناشر: دار التدمرية، الأولى.
- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، الناشر: مكتبة الخانجي.
- روح البيان في تفسير القرآن، البروسوي، الناشر: دار الكتب العلمية.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الخطيب الشربيني، الناشر: مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
- السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن محمد بن سعد الشهراني، الناشر: دار المنهاج.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة.
- شرح مختصر المنتهى، زين الدين العضد الإيجي، الناشر: دار الكتب العلمية.
- شرح ملحمة الإعراب للحريري، أحمد فال الشنقيطي، الناشر: دار الأصالة، ٢٠١٩م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفيحاء، عمان.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبان، ابن حبان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، "المسند الصحيح.."، مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، القرافي، الناشر: دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، عبدالوهاب خلاف، طبعة المدني.
- العلم في ظلال القرآن والسنة، كلية الصيدلة، جامعة الموصل، مطبعة الجمهور.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.
- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي، الناشر: جامعة أم القرى.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير، الشوكاني، الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- القرآن وإعجازه العلمي، محمد إسماعيل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٢م.
- الكون والإعجاز العلمي للقرآن، د. منصور محمد حسب النبي، الناشر: دار الفكر العربي.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، تعريب: عباس صادق الوهاب، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- اللف والنشر في القرآن الكريم، فائز القرعان، مجلة أبحاث اليرموك، ١٩٩٥، العدد١، البحث١٣.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، الناشر: دار نهضة مصر.
- مجلة الإعجاز العلمي، هيئة الإعجاز العلمي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد١٤٠، يوليو ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- المخصص، ابن سيده، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر.
- مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠١م.

- المستصفى، الغزالي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- مع الطب في القرآن الكريم، د. عبدالحميد دياب، د. أحمد قرقوز، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- معاني القرآن، الفراء، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، الناشر: المؤسسة العربية للناشرين.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، الناشر: دار الفكر، ١٩٧٩م.
- من آيات الله في الإنسان، د. مصطفى الأسود، مكتبة حسين العصرية، بيروت، الطبعة الأولى.
- من معجزات القرآن ما بين الطب والعلوم الحديثة، د. سامي نوح حسين الموسوي، الناشر: دار الشباب، الطبعة الأولى.
- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، د. محمد فتحي الدريني، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغة «دراسة ونقد»، بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار الهلال للنشر والتوزيع.
- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، الناشر: دار ابن عفان، الأولى، ١٩٩٧م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، الناشر: وزارة الأوقاف، الكويت.

- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، ابن حزم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- نزهة الخاطر العاطر، الأستاذ الشيخ عبدالقادر بن بدران، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- الوجيز في أصول التشريع، محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.